الجدار الفاصل فى الضفة الغربية

دراسة فى الأبعاد الجغرافية والديموغرافية والجيوسياسية

د. يوسف كامل إبراهيم(*)

مسوّغات اختيار الموضوع:

- خطورة المشروع على القضية الفلسطينية من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- اهتمام الحكومة الصهيونية بالمشروع والإصرار على إكماله، على الرغم من اعتراض الكثير من الجهات الدولية والأمم المتحدة.
- ندرة الأبحاث حول جدار الفصل الجغرافى، تلك الأبحاث التى تأخذ الطابع العلمى والمنهجى.

أهداف الدراسة :

- تسليط الأضواء على مكونات جدار الفصل وطبيعته.
- كشف خطورة الجدار من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- إبراز دور الجدار فى إفشال أى فرصة فى إقامة دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافى.
- كشف النقاب عن أن فكرة الجدار هى جزء من العقيدة الصهيونية.

(*) أستاذ الجغرافيا البشرية المساعد - جامعة الأقصى – غزة.

- تحليل خريطة فكرة مسار الجدار ومقارنتها مع خرائط الحلول السياسية المطروحة.

- تسليط الضوء على آثار الجدار على قضايا الحل النهائى.

أهمية الموضوع :

يعتبر هذا البحث الأول من نوعه الذى يحلل فكرة مسار الجدار وخطورته على مقترحات إقامة الدولة الفلسطينية.

ويكشف البحث عن أن الجدار سيعطل تماماً إقامة دولة فلسطينية على أراضى الضفة الغربية، وسيكون البحث مرجعاً للجهات الفلسطينية والعربية والدولية، للاطلاع على خصائص إقامة جدار الفصل الجغرافى وسلبياته.

وسيوضح البحث معالم خطورة الجدار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية.

الدراسات السابقة :

الجانب العملى والتطبيقى لفكرة الفصل لم يبدأ إلا حديثاً، ولم يكن هناك وقت كافٍ لكتابة بحث بطريقة علمية ومنهجية، وإنما كانت هناك بعض التغطيات الصحفية والتقارير التى لم تستوف الشروط العلمية والمنهجية.

مصادر البحث :

الجهات الرسمية من وزارات ومؤسسات لدى الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى.

المجالس البلدية والقروية.

بعض تنظيمات السلام المناهضة للحكومة الإسرائيلية.

الوكالات الصحفية الفلسطينية والعربية والدولية.

مراكز الأبحاث.

الخرائط والصور الجوية.

طريقة القيام بالبحث:

العمل المكتبى المعتمد على تحليل الصور الجوية والبيانات الرسمية.

المناهج المستخدمة:

المنهج المورفولوجى.

المنهج الإقليمى.

المنهج الوظيفى.

الأساليب المستخدمة :

الأسلوب الإحصائى.

الأسلوب التحليلى.

الأسلوب الكارتوجرافى.

مشكلة البحث:

يمكن حصر مشكلة البحث فى مجموعة من التساؤلات هى:

- هل سيؤثر جدار الفصل الجغرافى على الواقع الجغرافى للضفة الغربية؟
- هل سيؤثر الجدار على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟
- هل هناك ربط بين بناء الجدار والفكر الصهيونى؟

فروض البحث :

١ – أن الجدار الفاصل سيؤثر على القطاعات المختلفة: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٢ – أن الجدار سيمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة إلا بالمواصفات والمعايير التى تريدها إسرائيل.

٣ – الجدار سيعمل على تغيير حدود العام ١٩٦٧م.

٤ – الجدار الفاصل سيمنح إسرائيل الفرصة للسيطرة على أحواض المياه.

٥ – الجدار الفاصل سيعمل على تغيير جغرافية الضفة الغربية وفرض واقع جغرافى جديد.

٦ – الجدار الفاصل سيعمل على حسم قضايا الحل النهائى (القدس، المياه، الحدود، المستوطنات).

تمهيد :

لقد نجم عن نكبة فلسطين وإعلان قيام دولة اليهود أن شُرد القسم الأكبر من السكان الأصليين العرب، حيث تركوا منازلهم رغبة فى النجاة بأرواحهم نتيجة الوحشية التى اتبعها العدو الصهيونى فى احتلاله للقرى الفلسطينية، وقد نجم عن هذه النكبة أن قسمت فلسطين إلى ثلاث مناطق جغرافية هى:

١ – أراضى عام ١٩٤٨، وهى الأراضى التى احتلها اليهود بعد حرب عام ١٩٤٨، حيث أقاموا دولتهم على هذه الأراضى، وقد شغلت ٧٦,٧% من مساحة فلسطين.

٢ – الضفة الغربية، وتشغل ٢٢% من مساحة فلسطين.

٣ – قطاع غزة، ويشغل ١,٣% من مساحة فلسطين.

ولم يكتف العدو الصهيونى بأن تبقى رقعة دولتهم على أراضى ١٩٤٨، وإنما قاموا بالعدوان على أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة فى العام ١٩٦٧ وقاموا باحتلالها، وبذلك أصبحت فلسطين جميعها تحت السيطرة اليهودية، وعلى أثر هذا العدوان الجديد نزح العديد من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة وانخفض عدد السكان فى الضفة الغربية إلى ٥٨١,٧٠٠ نسمة، كما انخفض عدد السكان فى قطاع غزة إلى ٩٣٧,٦ ألف نسمة، بينما كان عددهم قبل العام ١٩٦٧ مباشرة فى حدود مليون وأربعين ألف نسمة(١).

فكرة الجدار :

تشكل فكرة "الجدار الفاصل" الذى شرعت الحكومة الإسرائيلية فى بنائه بين إسرائيل والضفة الغربية، تعويضاً عن صعوبة تطبيق فكرة "الترانسفير" أى ترحيل العرب قسرياً مما يسمى بـــ "أرض إسرائيل" إلى الدول العربية المجاورة. ولا يعنى ذلك أن فكرة "الترانسفير" لحل ما يسمى صهيونياً : "المشكلة العربية فى أرض إسرائيل"، قد تراجعت فى الأيديولوجيا السياسية الصهيونية، بقدر ما يعنى صعوبة تنفيذها على غرار ما تم فى عام ١٩٤٨. فبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة ركزت الدولة الصهيونية هجمتها الاستيطانية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، ونظراً للصمود الفلسطينى على أرضه، والمقاومة التى أبداها للدفاع عن أرضه وأمام ضربات المقاومة والعمليات الاستشهادية داخل الخط الأخضر، اضطر القادة الصهاينة إلى التفكير ببناء أسيجة وجدران تفصل الضفة الغربية وقطاع غزة عن باقى أنحاء فلسطين المحتلة فى العام ١٩٤٨.

مواصفات الجدار ومكوناته :

إن جدار الفصل العنصرى ينفذ على الأرض الفلسطينية داخل الضفة الغربية وليس على طول "الخط الأخضر"، ويبلغ عرضه من ٦٠ إلى ١٠٠ متر، ويتراوح عرض المنطقة المعزولة بين جدار العزل وخط الهدنة بين ٠,٣ إلى ٢٣ كيلو متراً مربعاً داخل الضفة الغربية، ليعزل مساحة من الأرض تقدر بحوالى ١١٠,٢ كم، منها ٢٢ كم من الأراضى الزراعية الخصبة، مزروعة بأكثر من ٧٠٠ ألف شجرة مثمرة، بالإضافة إلى ما يزيد عن ٣٠ بئراً. ويتكون الجدار من:

أسلاك شائكة لولبية، وهى أول عائق فى الجدار.

خندق بعرض ٤ أمتار وعمق ٥ أمتار يأتى مباشرة بعد الأسلاك.

شارع مسفلت بعرض ١٢ متراً، وهو شارع عسكرى لدوريات المراقبة والاستطلاع.

يليه شارع مغطى بالتراب والرمل الناعم بعرض ٤ أمتار، لكشف آثار المتسللين حسبما زعم الاحتلال، ويمشط هذا المقطع مرتين يومياً صباحاً ومساءً.

ويلى الشارع الجدار، وهو عبارة عن جدار أسمنتى بارتفاع متر ويعلوه سياج معدنى إلكترونى بارتفاع أكثر من ثلاثة أمتار، ركّب عليه معدات إنذار إلكترونية وكاميرات وأضواء كاشفة، وغيرها من عناصر البنية التحتية الأمنية.

وبعد السياج "الجدار" أنشئ شارع رملى وترابى، ثم شارع مسفلت، وبعدها خندق مماثل للخندق الأول، ثم أسلاك شائكة لولبية(انظر الشكل رقم١).

شكل (١)

الجدار الفاصل ومكوناته

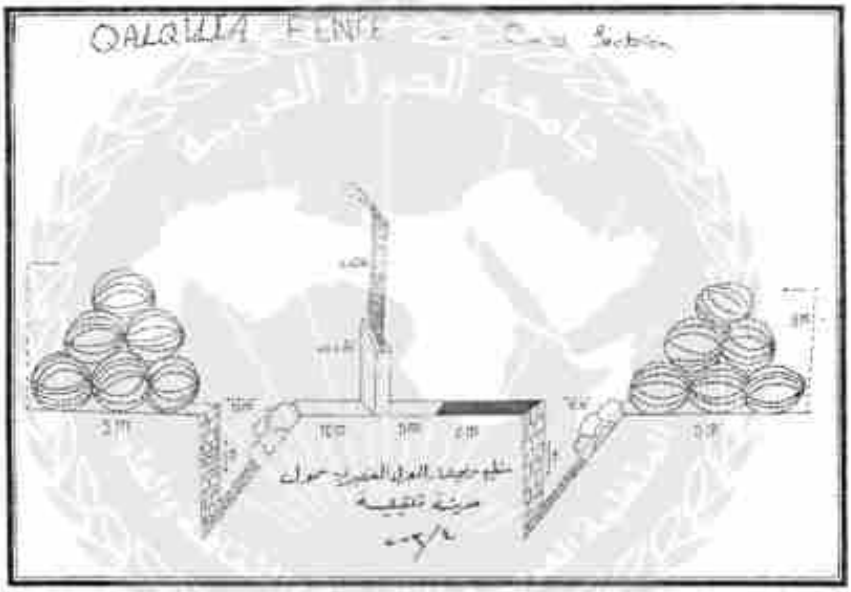

تفتيت الأراضى الفلسطينية وتقسيمها :

تمثلت رؤية ديان الخاصة بوضعية الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بضرورة فرض العيش معاً كأمر واقع على الفلسطينيين(٢)، وقد اعتمدت السياسة الإسرائيلية على مجموعة من الركائز لدعم هذه الرؤية، وأولى هذه الركائز حصر التواجد الفلسطينى داخل الأرض المحتلة وخنق الفلسطينيين فى كنتونات معزولة تمنع من التمدد الأفقى للتجمعات السكانية، والاستيلاء على بقية الأرض، وفرض التمدد الإسرائيلى داخل الأرض المحتلة، وذلك من منطلق أن حدود دولة إسرائيل تفرض فرضاً على أرض

الواقع، وترسم فى نهاية المطاف كخطوط تصل بين النقاط الاستيطانية اليهودية(٣).

وتشير الخرائط والخطط التى نشرتها وزارة الحرب الصهيونية ومراكز الأبحاث إلى أن الجدار سيعمل على محاصرة الضفة الغربية من الشرق والغرب بجيوب وكنتونات، سواء كان بالاستيلاء على منطقة الغور الفلسطينى، أو بالاستيلاء على الخزانات الجوفية الفلسطينية فى الجهة الغربية من الضفة الغربية، كما أن الجدار سيعمل على تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام وهى:

١ – منطقة أمنية شرقية على طول الغور بمساحة ١٢٣٧ كم٢، أى ما يعادل ٢١,٩% من مساحة الأراضى الفلسطينية، وتضم هذه المساحة ٤٠ مستعمرة إسرائيلية.

٢ – منطقة أمنية غربية بمساحة ١٣٢٨ كم٢، أى ما يعادل ٢٣,٤% من مساحة الأراضى الفلسطينية. وهذا يعنى أن كلتا المنطقتين ستضمان ٤٥,٣% من مساحة الأراضى الفلسطينية.

٣ – المنطقة الثالثة وتبلغ ٥٤,٧% من الأراضى الفلسطينية، وتضم المدن الفلسطينية الكبرى، وستقسم إلى ٨ مناطق و ٦٤ معزلاً فلسطينياً.

شكل (٢)

خريطة الضفة الغربية بعد اكتمال بناء الجدار حسب المخططات

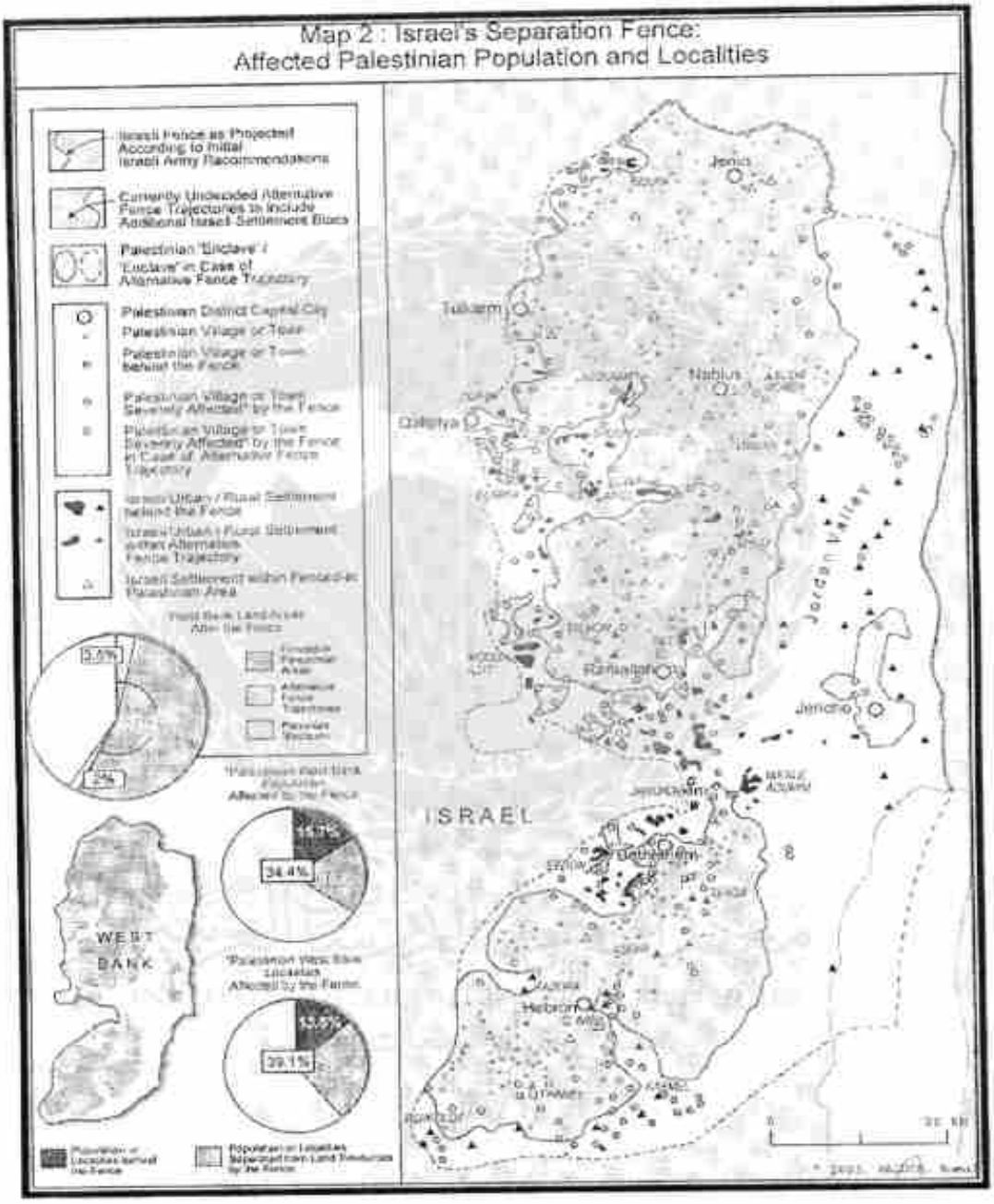

مخطط الجدار الفاصل :

كشف نائب رئيس هيئة الأركان العامة فى الجيش الصهيونى، اللواء غابى أشكنازى، فى لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، أن مجمل تكاليف بناء الجدار الفاصل العنصرى ستصل إلى ٨,٥ مليار شيكل، حيث تم صرف مبلغ ١,٢٧ مليار شيكل حتى الآن فى إطار المشروع، كما سيتم رصد مبلغ ٦٠٠ مليون شيكل العام القادم.

وأضاف اللواء أشكنازى أن مقطعاً طوله ١٤٦ كيلو متراً (١٣٠ كيلو متراً من قرية سالم شمال مدينة جنين حتى إلكنا، ٦ كيلو مترات بين باقة الشرقية وباقة الغربية، و١٠ كيلو مترات فى شارع "حاضن القدس") – قد بدأ بالعمل.

ووفقاً لما قاله نائب رئيس الأركان الصهيونى، فسيتم الانتهاء من بناء ٤٠ كيلو متراً إضافياً من منطقة الوسط المسماة بـــ "الغلبواع" إلى باقة حتى شهر شباط/فبراير القادم. وستنتهى أعمال البناء فى "حاضن القدس" حتى نهاية عام ٢٠٠٤، كما سيتم بناء ٢٠٠ كم^{2} حتى مستوطنة "كرميل" الواقعة جنوب جبل الخليل.

وتعهد أشكنازى بالانتهاء من بناء الجدار الفاصل حتى نهاية عام ٢٠٠٥، موضحاً أنه من المقرر أن يبلغ إجمالى طول الجدار ٧٢٨ كيلو متراً من غور الأردن حتى جنوب جبل الخليل، منها ١٠٦ كيلو مترات تشمل المستوطنات الصهيونية فى الضفة الغربية. (بهذه المسافة يكون طول الجدار قد تجاوز كثيراً طول خط الهدنة الممتدة بين الضفة الغربية وإسرائيل بعد توقيع اتفاقية رودس عام ١٩٤٩ بين إسرائيل والدول العربية المجاورة، وبلغ طول الخط نحو ٣٥٠ كم^{2}، أما سبب الزيادة فى طول الجدار الفاصل فيعود إلى كثرة التعاريج والالتواءات الناتجة عن التداخل بين المدن والقرى الفلسطينية،

والمستعمرات الإسرائيلية التى أقامتها إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية بعد احتلالها لهذه الأراضى فى أعقاب حرب عام ١٩٦٧م. إذ أحياناً يتوغل الجدار إلى نحو ٢٠ كيلو متراً داخل الأراضى الفلسطينية كما هو الحال فى منطقة سلفيت، حيث أقامت إسرائيل مستعمرة أرئيل التى قررت الحكومة الإسرائيلية ضمها داخل الجدار.

الامتداد : من شمال الغور حتى قرية سالم فى محافظة جنين شمال الضفة الغربية، ثم إلى الشرق من الخط الأخضر غرب الضفة الغربية ليمتد حتى أقصى جنوب محافظة الخليل جنوب الضفة، ليصل عمق الجدار: من ٣٠٠ متر إلى ٢٣ كيلو متراً داخل أراضى الضفة الغربية.

• ملاحظة : سيتفرع من الجدار الفاصل جدار ثانوي عبارة عن أسلاك شائكة ليعزل عددا من المدن والقرى الفلسطينية فى الجزء الشمالى، وأكثر المناطق المتضررة هى محافظة طولكرم.

وعدد التجمعات التى سيعزلها الجدار : ١٢٦ تجمعا سكانياً فلسطينياً، يبلغ عدد سكان ٩٧ تجمعاً منها ٨٧٥٨٩ نسمة.

ويبلغ عدد سكان ٤٧ تجمعاً منها ١٨٣٩٨٦ نسمة سيحاصرون بين الجدارين الرئيسى والثانوى.

المحافظات التى يمر بها الجدار:

محافظة جنين – طولكرم – قلقيلية – سلفيت – القدس – بيت لحم.

- عدد التجمعات التى تمت مصادرة أراضيها بقرار عسكرى إسرائيلى ٢٦ تجمعاً.
- عدد التجمعات التى تمت مصادرة أراضيها عن طريق وضع اليد ١٨ تجمعاً

- عدد التجمعات التى تمت مصادرة أراضيها بالطريقين ٣١ تجمعاً.

جدول (١)

معطيات تفصيلية عن الجدار الفاصل، المقاطع الرئيسية للجدار

المصادق عليها من قبل الحكومة الإسرائيلية

مقطع من الجدار*	الطول (كيلو متر)	المرحلة
سالم – إلكنا (المرحلة الأولى)	١٢٥	صودق عليه، انتهى بناؤه تقريباً
سالم – تياسير (المرحلة الثانية)	٤٥	صودق عليه، قيد البناء
إلكنا – عوفر (المرحلة الثالثة)	١٤١	صودق عليه، لكن لم يبدأ بناؤه بعد
هارجيلو – الكرمل (المرحلة الرابعة)	١١٤	صودق عليه، لكن لم يبدأ بناؤه بعد
"غلاف القدس"	٥٠	صودق عليه، وانتهى من بناء جزء منه بينما الجزء الآخر قيد البناء
المجموع	٤٧٥	

لا يشمل الجدران الثانوية غربى الجدار الأساسى وشرقيه.

كما أن عدد المستعمرات الإسرائيلية داخل الجدار : ١٠٢ مستعمرة، تبلغ مساحتها العمرانية ٩٩,٥ كيلو متراً يتوقع إلحاقها بإسرائيل.

جدول (٢)

المستوطنات الموجودة غربى الجدار الأساسى

مقطع من الجدار*	عدد المستوطنات	عدد السكان	النسبة من مجموع عدد المستوطنين
فى الضفة الغربية (لا يشمل القدس)	٥٤	١٤٢,٠٠٠	٣٥,٦
فى شرقى القدس	١٢	١٧٦,٠٠٠	٤٤,١
المجموع	٦٦	٣١٨,٠٠٠	٧٩,٩

شكل (٣)

خريطة مسار الجدار فى مرحلته الأولى

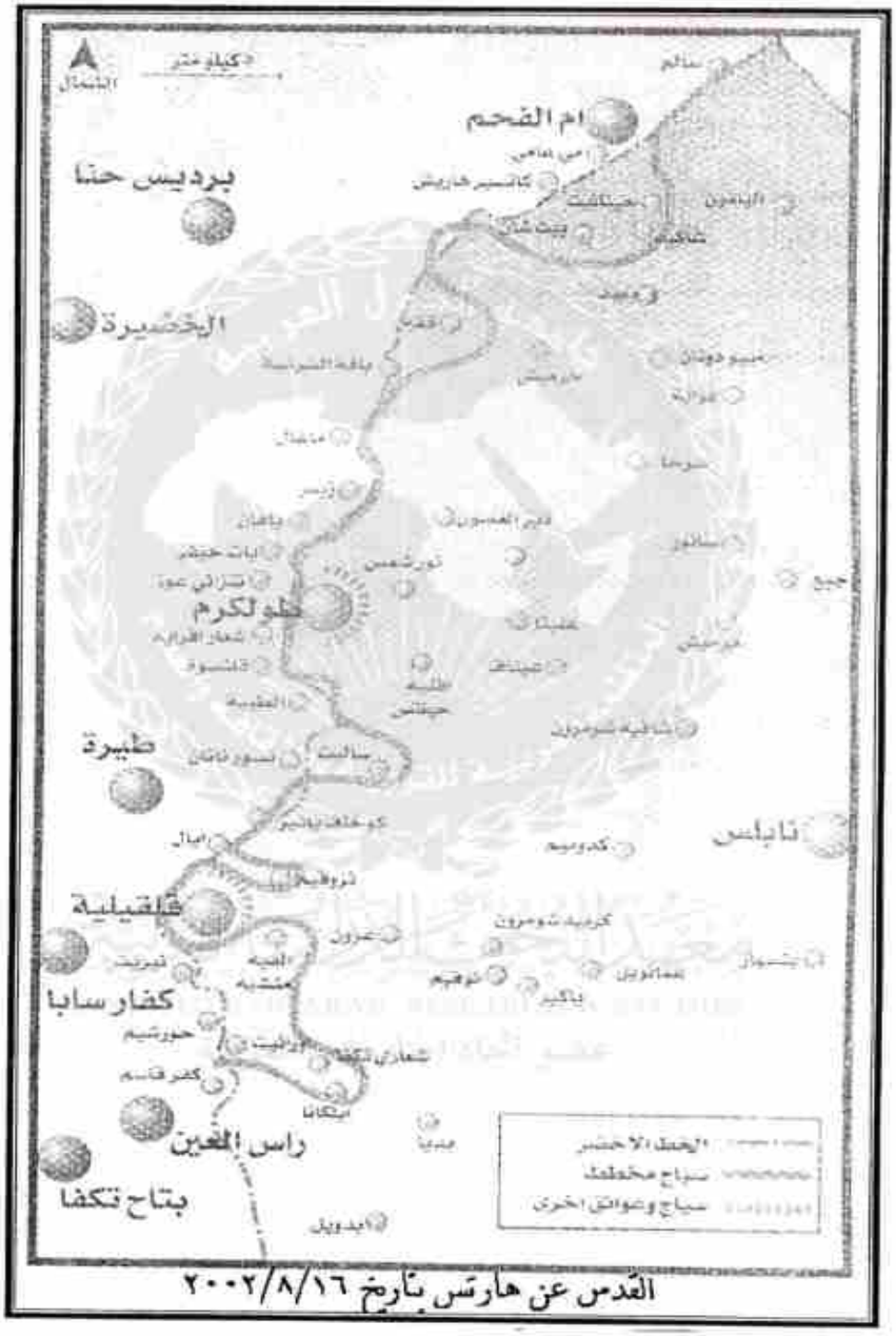

القدس عن هارتس بتاريخ ٢٠٠٢/٨/١٦

مراحل إنشاء الجدار:

المرحلة الأولى: انتهى العمل فيها فى نهاية شهر تموز/يوليو ٢٠٠٣، وهى على النحو التالى:

الطول: ١٤٣ كيلو متراً.

الامتداد: من قرية سالم فى محافظة جنين شمال الضفة الغربية إلى قرية مسحة فى منطقة سلفيت. بالإضافة إلى الأراضى المحيطة بالقدس جنوب رام الله وشمال بيت لحم.

المساحة التى تمت مصادرتها لخدمة الجدار: ١٦٥٠٠٠ دونم من الأراضى الفلسطينية فى الضفة الغربية، وسيضم الجدار خلفه فى هذه المرحلة الكتل الاستيطانية: كتلة أم الريحان والكتلة الثانية وتضم مستوطنات أرئيل وشومرون وألفى منشية(٤).

المرحلة الثانية : بطول ٤٥ كيلو متراً تبدأ من قرية سالم حتى غور الأردن.

المرحلة الثالثة : تبدأ من قرية مسحة إلى جنوب محافظة الخليل لتكمل بذلك المسافة المتبقية، وليصل طول الجدار تقريباً إلى ٧٠٠ كيلو متر.

وقد قامت الحكومة الإسرائيلية بالانتهاء من العمل على تنفيذ المرحلة الأولى من جدار العزل العنصرى الذى تقيمه على أراضى شمال الضفة الغربية على أراضى محافظات جنين، طولكرم، قلقيلية وسلفيت، والذى يبلغ طوله فى هذه المرحلة ١٢٣,٥ كيلو متراً، وبعرض يصل إلى ١٠٠ متر، ويبدأ من قرية سالم الواقعة فى أقصى شمال الضفة الغربية فى محافظة جنين متعرجاً كالأفعى حتى قرية مسحة الواقعة فى محافظة سلفيت، عازلاً بذلك ١٥ قرية فلسطينية يزيد عدد سكانها على ١٢٠٠٠ نسمة ومبتلعاً أكثر من ١١٦ كيلو متراً مربعاً من أراضى الضفة الغربية المزروعة بأكثر من ٧٠١ ألف

شجرة مثمرة من أشجار الزيتون والحمضيات واللوزيات وغيرها، هذا بالإضافة إلى المناطق المزروعة بالخضروات والبقوليات.

الجدار الشمالى (المرحلة الأولى):

يبدأ الجدار الشمالى من أقصى شمال الضفة الغربية من الجهة الشمالية الغربية إلى الشمال من حاجز سالم (قرية سالم) غربى مدينة جنين وتحديداً من قرية زبوبا إلى عزون عتمة فى محافظة قلقيلية، ماراً عبر محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية، وينتهى إلى الشرق من كفر قاسم، جنوبى مدينة قلقيلية، وسيكون طوله حوالى ١٤٥كم، ومن شأنه أن يعمل على تسييج نحو سبع عشرة قرية فلسطينية، وسيتم تطويق ١٠٨٩١٨ فلسطينياً من سكان الضفة الغربية فى داخل "إسرائيل"، وعزلهم أو نقلهم إليها فى الوقت الذى يتم فيه تدمير آلاف الدونمات من الأراضى الفلسطينية ومصادرتها وضمها إلى "إسرائيل"، ترجمة للأوامر العسكرية "الإسرائيلية" التى صدرت بهذا الشأن.

إن غالبية الجدار فى المرحلة الأولى يمر داخل أراضى الضفة الغربية. ونتيجة لذلك سيمس بناء الجدار حقوق الإنسان لأكثر من ٢١٠٠٠٠ مواطن فلسطينى يعيشون فى ٦٧ بلدة: ١٣ بلدة يعيش فيها حوالى ١١٧٠٠ مواطن ستتحول إلى جيوب سجينة بين الجدار وبين الخط الأخضر؛ المسار الملتوى للجدار. وإقامة حاجز إضافى (حاجز العمق) شرقى الجدار الفاصل سيحول ١٩ بلدة أخرى، يعيش فيها زهاء ١٢٨٥٠٠ فلسطينى إلى جيوب معزولة، و٣٦ بلدة أخرى شرقى الجدار العازل أو حاجز العمق، يعيش فيها زهاء ٧٢٢٠٠ مواطن، ستفصل عن جزء ملحوظ من أراضيها الزراعية التى ستبقى غربى تلك الحواجز.

ومن خلال الصور الجوية والعمل الميدانى الذى قام به معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)؛ حيث تم تحليل هذه الصور الجوية ومطابقتها بالمعلومات الميدانية، تبين أنه بالإضافة إلى القرى المعزولة غرب الجدار، فإن هناك ٧٢ قرية وبلدة فلسطينية أخرى قد تأثرت بهذا الجدار، حيث إن معظم الأراضى الزراعية ذات الملكية الخاصة لسكان هذه القرى أصبحت خلف الجدار ولا يستطيع أصحابها الوصول إليها، وقد بلغت المساحة الإجمالية للأراضى الواقعة خلف الجدار نسبة ٢% من المساحة الإجمالية للضفة الغربية ، منها حوالى ٣٥,٦٩٢ دونماً من الأراضى الزراعية الخصبة التى تعتبر سلة الغذاء للضفة الغربية، وهذه الأراضى الزراعية مزروعة على النحو المبين فى الجدول والخريطة التاليين:

جدول (٣)

تصنيف الأراضى الخصبة التى تم الاستيلاء عليها[٥]

نوع المزروعات	المساحة	عدد الأشجار
خضروات	٣٠٧٤٨	–
مزروعات حقلية	٣١٦٥٦	–
أشجار مثمرة	٢٩٢٣١٨	٧٠١٥٦٣
المجموع	٣٥٤٦٩٢	٧٠١٥٦٣

شكل (٤)

استعمالات الأراضى فى المناطق التى عزلها الجدار فى المرحلة الأولى

المصدر (أريج)، شهر آب ٢٠٠٣

جدار العزل فى محيط القدس:

فى محيط وسط الضفة الغربية تم الانتهاء من العمل على بعض المقاطع من جدار العزل، الذى تسميه الحكومة الإسرائيلية "غلاف القدس"، بهدف عزل القدس المحتلة عن باقى مدن الضفة الغربية وضمها كلياً إلى دولة إسرائيل. ففى منطقة جنوب رام الله (منطقة مطار قلنديا) تم إنهاء العمل فى مقطع من جدار العزل بطول ٧,٥ كيلو متراً، عازلاً بذلك مدينة رام الله عن القدس، وكذلك فى شمال محافظة بيت لحم تم إنهاء العمل فى المقطع الممتد من منطقة الصليب المقام عليها مستعمرة جيلو الممتدة شمالى مدينة بيت جالا وبيت لحم وحتى شرقى مدينة بيت ساحور، وبطول ١٠ كيلو متراً، عازلاً بذلك محافظة بيت لحم عن محافظة القدس، مما سيقطع التواصل الجغرافى والتاريخى والثقافى وحتى الدينى بين المدينتين المقدستين.

كما أن المخطط العسكرى الجديد رقم (٣٠/١٤/ت) الذى أصدرته سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتاريخ ٧آب ٢٠٠٣؛ وهو مخطط تعديلى لمخطط إسرائيلى كان قد صدر فى شهر أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠٢ لمنطقة قبر راحيل (مسجد بلال بن رباح) شمالى مدينة بيت لحم.

والمخطط الجديد يقضى بمصادرة ٣٦ دونماً من أراضى المدينة، بهدف إقامة جدار أسمنتى، بارتفاع يزيد عن ٨ أمتار وبطول ١,٧٥ كيلو متراً، بالإضافة إلى طريق مغلق لاستعمال المتدينين اليهود؛ مما سيؤدى إلى عزل هذه المنطقة الحيوية وتدميرها بالكامل، وهى تشكل المدخل الرئيسى للمدينة من ناحية القدس.

ومن المتوقع للجزء الجنوبى من الجدار الذى يبلغ طوله مائتين وخمسة عشر كيلو متراً أن ينتهى بضم "إسرائيلى" حقيقى لأربعمائة كيلو متر مربع

(أى ما يعادل تقريباً ٧% من الضفة الغربية المحتلة)، إذ إن أكثر من ثلثه يقع فى القدس الشرقية المحتلة. إن أخطر ما فى هذه الخطة هى المنطقة العازلة وغلاف القدس، والتى ستودى إلى قضم ٢٠% من مساحة الأراضى الفلسطينية لتضم إلى إسرائيل، واعتبار أكثر من ربع مليون (٢٦٧٧٠٠) من السكان الفلسطينيين غرباء ويمنعون من التنقل بين قراهم ومدنهم التى تقدر بالعشرات داخل هذه المنطقة ولا يسمح لهم بالحركة إلا بعد الحصول على تصاريح مسبقة، لذلك فمن المتوقع أن يضم هذا الجزء من الجدار تسعاً وثلاثين مستوطنة "إسرائيلية" مبنية بشكل غير قانونى إلى "إسرائيل"، يسكنها حوالى ٢٧٠ ألف مستوطن و٢٧٦ ألف فلسطينى تقريباً.

المرحلتان الثانية والثالثة من جدار العزل:

- تم الموافقة على المرحلة الثانية والعمل جارٍ فى نهايتها: من شمال غرب الضفة الغربية وحتى الشمال الشرقى، وبطول ٤٣ كم.
- تم إصدار أوامر عسكرية وبدء العمل بمشروع عازل القدس (غلاف القدس) – المرحلة الثانية، والذى سوف يؤثر على بيت لحم، قلنديا، رفات، العيسوية، أبو ديس، بيت أكسا، بيت سوريك، وبدّو.

أما المرحلة الثالثة من جدار العزل فقد بدأت من قرب مستعمرة أرئيل باتجاه محافظة رام الله والقدس، مروراً ببيت لحم وحتى جنوب الخليل، وهذه هى التجمعات الفلسطينية التى سيتم عزلها خلال هذه المرحلة.

جدول (٤)

عدد القرى والسكان فى المناطق التى سوف تعزل أو يحيطها الجدار

بحسب مخطط وزارة الدفاع الإسرائيلية

الموقع	عدد القرى والمدن	عدد السكان	المساحة المعزولة	%
غرب الجدار	٧٩	٨٧٥٨٩	٨٣٨	١٤,٣
بين الجدارين الرئيسى والثانوى	٢٢	١٩١٢٧١	٢٠٥	٣,٥
المجموع	١٠١	٢٧٨٨٦٠	١٠٤٣	١٧,٨

المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية (أريج).

جدار العزل فى محافظة بيت لحم:

إن المتتبع للأوامر العسكرية الإسرائيلية المتعلقة بهذا الجزء من مدينة بيت لحم يرى بوضوح تام ما يهدف إليه جيش الاحتلال من خطة لفصل هذه المنطقة وعزلها، حيث مصادرة مئات الدونمات من الأراضى الزراعية والمزروعة بأشجار الزيتون منذ مئات السنين، ومن ثم اقتلاع هذه الأشجار، والعمل بما يسمى "الشارع الأمنى" الممتد من شارع الأنفاق غرباً (شارع رقم ٦٠)، مروراً بالأراضى الشمالية لمحافظة بيت لحم والواقعة ضمن حدود بلدية بيت لحم، وحفر الخنادق ووضع الأسلاك الشائكة على طول هذا الشارع.

كل هذا يدل على النية المبيتة لجيش الاحتلال لضم هذه المنطقة إلى ما يسمى "حدود بلدية القدس"، هذا بالإضافة إلى المخطط الإسرائيلى الجديد الرامى إلى إنشاء حاجز عسكرى ضخم فى هذه المنطقة على غرار حاجز إيرز فى قطاع غزة، حيث سيتم تقييد حركة الفلسطينيين فى هذه المنطقة ومنع وصول المركبات الفلسطينية إلى الحاجز، حيث كشف عن مخطط إسرائيلى يرمى إلى استبدال الحاجز الحالى وشق شارع جديد يخدم الفلسطينيين والعمال

الذين يذهبون للعمل فى إسرائيل، بحيث يسمح بالمرور فى هذا الشارع فقط سيراً على الأقدام، والخارطة المرفقة فى هذا التقرير توضح موقع هذا الحاجز ومسار هذا الشارع المخصص لعبور الفلسطينيين.

ومن الواضح أن الهجمة الاستيطانية على هذه المحافظة لم تكن عفوية أو بمحض الصدفة، بل جاءت نتيجة لسياسة مبرمجة وواضحة، الهدف منها مصادرة أكبر مساحة من الأرض، وفرض سياسة الأمر الواقع من ناحية، ومن ناحية أخرى جاءت من أجل خدمة المشروع الصهيونى المسمى بـــ "القدس الكبرى"، والذى تسعى إسرائيل من خلاله إلى توسيع حدود القدس امتداداً من معالى أدوميم شرقاً ومروراً بمستعمرة أبو غنيم (هار حوما) وجيلو إلى كفار عتصيون جنوباً، وكان التوسع فى هذه المستعمرات القائمة وبناء البؤر الاستيطانية الجديدة فى منطقة كفار عتصيون من أجل ربط جميع المستعمرات فى هذه المنطقة مع بعضها البعض وجعلها وحدة جغرافية واحدة لا يمكن تجزئتها، ثم جاء التواصل الجغرافى بينها وبين مدينة القدس عبر الشارع الالتفافى رقم ٦٠ الذى ربط بين هذه الكتلة الاستيطانية ومستعمرة جيلو المقامة على أراضى مدينة بيت جالا والتى تعتبر من وجهة نظر إسرائيلية أحد أحياء القدس.

فى هذه الأثناء وفى عام ١٩٩١ بدأ العمل فى مستعمرة جيفعات هاماتوس المقامة على أراضى بلدة بيت صفافا، وفى حزيران من العام نفسه جاء القرار الإسرائيلى بمصادرة جبل أبو غنيم من أجل إقامة مستعمرة عليه، بدأ العمل بها بالفعل عام ١٩٩٧ وما زال متواصلاً حتى الآن. وبانتهاء العمل فى هذه المستعمرة وما يرافقها من شق لطرق التفافية بالإضافة للشارع العسكرى والجدار الفاصل والحاجز العسكرى على غرار حاجز إيرز فى قطاع غزة، يكتمل المخطط الإسرائيلى الهادف إلى عزل القدس عن باقى المدن الفلسطينية فى جنوب الضفة الغربية.

وبالنسبة لطول جميع مقاطع الجدار فى أنحاء منطقة بيت لحم فإنه من المتوقع أن يبلغ طوله حوالى ٥٠ كم وهو عبارة عن شارع عسكرى محاط بخنادق وأسلاك شائكة على جانبيه يمتد على الجهات الثلاث، الشمالية والغربية والجنوبية للمنطقة الحضرية (منطقة المركز: بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور، والخضر).

وقد تم تنفيذ ١٠,٥ كم. وهو يمتد من شارع الأنفاق فى الشمال الشرقى لمدينة بيت جالا مخترقاً الجزء الشمالى لمدينة بيت لحم، مروراً بأراضى بيت ساحور، وصولاً إلى قريتى الخاص والنعمان.

ويقتطع حوالى ٧٠,٠٠٠ دونم من أراضى محافظة بيت لحم، منها ٣,٠٠٠ دونم ضمن حدود بلدية بيت لحم، أى ما نسبته ٢,٥% من المساحة الإجمالية لمحافظة بيت لحم.

الجدار الشرقى (جدار غور الأردن):

بالإضافة إلى الجدار العازل غرب الضفة، اقترح شارون فى مارس ٢٠٠٥ إنشاء جدار عازل آخر شرق الضفة الغربية ليضم المستوطنات اليهودية فى غور الأردن إلى إسرائيل ويفصلها عن باقى الضفة الغربية، وانتهت وزارة الجيش الإسرائيلى من إعداد المسار للمرحلة الثالثة من هذا الجدار المقترح، الذى سيمتد من مستوطنة إلكنا حتى منطقة البحر الميت. ومسار الجدار فى هذه المرحلة سيكون أعمق من المراحل السابقة فى داخل أراضى الضفة، بحيث إن غالبية المستوطنات ستبقى غرب الجدار.

وقد تعرض وادى الأردن والأغوار الفلسطينية – ومنذ مدى بعيد – لتغيرات فى تعداد السكان، ولأسباب عديدة منها الحروب، ومنها الأوضاع السياسية المحيطة. فبين عامى ١٩٤٨ و١٩٦٧ كان يقطن منطقة الأغوار حوالى ٨٠,٠٠٠ نسمة موزعة بين مدينة أريحا وقرية العوجة وثلاثة مخيمات

للاجئين الفلسطينيين وهى النويعمة وعين السلطان وعقبة جبر. وكانت غالبية السكان (٨٦%) من اللاجئين الفلسطينيين الذين تم إبعادهم عن بيوتهم فى منطقة بيسان والجليل. وبعد عام ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، قامت إسرائيل وللمرة الثانية بترحيل سكان الأغوار وإجبارهم على الهجرة مرة ثانية إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن. وكنتيجة لذلك تم إخلاء مخيم النويعمة للاجئين، وفقد مخيم عقبة جبر ما يزيد على ٨٠% من سكانه.

وقد عملت إسرائيل من اليوم الأول لاحتلالها للضفة الغربية لنهر الأردن ولقطاع غزة سنة ١٩٦٧، على اعتبار وادى الأردن والأغوار الفلسطينية جزءا من خططها الأمنية والتوسعية، وانعكست سياستها هذه على كل من الأرض والإنسان الفلسطينى المقيم فى هذه المنطقة.

ويصل تعداد سكان الأغوار حالياً ٣٥,٠٠٠ نسمة [٦]، ٦٠% منهم يسكنون مدينة أريحا ومخيمى عقبة جبر والنويعمة. بالإضافة إلى سكانه الفلسطينيين فإن إسرائيل زرعت ثمانى عشرة مستعمرة موزعة فى منطقة الأغوار يقطنهما حوالى ٦٥٠٠ مستعمر. والمفارقة هنا أن المواطنين الفلسطينيين المقيمين فى منطقة الأغوار- كما سبق أن ذكرنا - يقيمون فى مساحة ضيقة متقاربة مركزية هى منطقة أريحا، فى حين أن المستعمرين الإسرائيليين يقيمون فى مستعمرات منتشرة فى جميع أنحاء الأغوار، وذلك لزيادة قدرتهم على التحكم فيه.

ويرجع صغر الكثافة السكانية للفلسطينيين فى منطقة الأغوار بالمقارنة بالمحافظات الفلسطينية الأخرى (٩١,٦ نسمة للكيلو متر المربع حسب إحصائيات ١٩٩٧)، إلى القوانين والأحكام التى اتبعتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة للحد من الوجود الفلسطينى فى منطقة الأغوار. فمنذ اليوم الأول

للاحتلال والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة اعتبرت منطقة الأغوار ذات أهمية سياسية وأمنية، بالإضافة للإمكانيات الزراعية فيها. بل إن هذه المنطقة تعتبر حسب التعبيرات الإسرائيلية من المناطق التى تحظى بالإجماع الوطنى على الاحتفاظ بها تحت أى حل سياسى فى المنطقة. مثلها مثل منطقة القدس والخط الأخضر.

واتبعت إسرائيل العديد من السياسات والإجراءات للحد من الوجود الفلسطينى البشرى ومن التحكم الفلسطينى بالمصادر الطبيعية فى تلك المنطقة، وفى الوقت نفسه عملت على زيادة الوجود اليهودى وزيادة تحكم دولة إسرائيل بمصادر هذه المنطقة. وجاءت تلك الأساليب على شكل سياسات مختلفة متعاقبة ومنها:

١ – بمجرد احتلال إسرائيل للضفة الغربية قامت إسرائيل بتدمير أكثر من ١٤٠ مضخّة ماء، ومصادرتها، كانت تعمل فى منطقة الأغوار وتسحب الماء من نهر الأردن لرى مزروعاتهم فى الأغوار الغربية، وحرمت السكان الفلسطينيين من حق استخدام مياه نهر الأردن. واعتاد أن يتدفق فى نهر الأردن سنوياً حوالى ١٢٠٠ مليون متر مكعب، وفى سنة ١٩٦٦ حولت إسرائيل الجزء الأكبر من مياه نهر الأردن عن طريق خط النقل الوطنى أكثر من ٦٥٠ مليون متر مكعب فى السنة، بينما حرمت فلسطين من أى استخدام لمياه نهر الأردن.

٢ – منعت سلطات الاحتلال حفر أى آبار جديدة لصالح الفلسطينيين، فيما عمدت إلى حفر الآبار لصالح المستعمرات اليهودية، مما سبب جفافاً لبعض الآبار القديمة. كذلك أثر ذلك على معدل تدفق المياه فى بعض الينابيع فى المنطقة، مما قلل من مستوى الماء المتوفر للمزارعين لرى زراعاتهم أو لرى أغنامهم.

والملاحظ أن معظم الآبار الإسرائيلية فى منطقة الأغوار تم حفرها غرب الآبار الفلسطينية (انظر الخريطة التالية)، وذلك بهدفين: الأول الوصول للمياه العذبة، حيث إنه كلما اتجهنا شرقاً فى اتجاه نهر الأردن، زادت ملوحة المياه الجوفية، وثانياً لاصطياد المياه الجوفية المتدفقة من الغرب إلى الشرق قبل أن تتمكن الآبار الفلسطينية من حصادها، وبذلك تكون إسرائيل قد أحكمت سيطرتها على معظم مصادر المياه الفلسطينية، وخصوصاً الحوض المائى الجوفى الغربى الذى يوفر أكثر من ثلاثة أرباع كميات المياه المستخرجة، والحوض الشرقى، والشرقى الشمالى(٧).

٣ – أعلنت إسرائيل أن المناطق المحاذية لنهر الأردن هى مناطق عسكرية مغلقة ولا يصح للفلسطينى الوصول إليها لاستغلالها فى الزراعة أو السكن أو ما شابه ذلك من النشاطات الاقتصادية أو الحياتية. وتصل منطقة الأغوار إلى حوالى ٨٥٠ مليون كيلو متر مربع، وأعلنت إسرائيل أن أكثر من ٥٠% من تلك المناطق هى مناطق عسكرية مغلقة (حوالى ٩٠ موقعاً ومنطقة عسكرية). والجدول التالى يوضح استخدامات الأراضى فى منطقة الأغوار.

جدول (٥)

استخدامات الأراضى فى منطقة الأغوار

طبيعة استخدام الأرض	المساحة (بالدونم)	كنسبة مئوية من المجموع
مناطق العمران الفلسطينى	١٠,٧٥٨	%١,٣
مناطق المستعمرات السكنية الإسرائيلية	٢٥,٤١٢	%٣,٠
القواعد العسكرية الإسرائيلية	٢٣,٠٠٠	%٢,٧
مناطق عسكرية إسرائيلية مغلقة	٤٠٠,٠٠٠	%٤٧,١

المصدر : معهد الأبحاث التطبيقية (أريج).

٤ – فصلت إسرائيل منطقة الأغوار عن المحافظات التابعة لها واعتبرتها مناطق إدارية مستقلة.

٥ – حاربت إسرائيل السكان المحليين فى رزقهم. فبعد فقدان العديد منهم الأرض التى يمتلكونها أو يديرونها، لجأ العديد منهم للعمل فى قطاع العمالة فى إسرائيل، وذلك للحد من ارتباط الإنسان بالأرض، وللتحكم بمصادر دخله فيما بعد عند تطبيق نظام الإغلاقات كما هو حادث هذه الأيام ومنذ أكثر من سنة.

٦ – نتيجة تصنيف كثير من المناطق فى الأغوار كمناطق عسكرية مغلقة، حرمت إسرائيل السكان الفلسطينيين من الوصول لمناطق الرعى، وتسبب ذلك أولاً فى نقص حاد فى مناطق الرعى، وثانياً فى زيادة الرعى فى ما تبقى من المناطق، مما تسبب فى الرعى الجائر، وهذا ساعد فى زيادة معدل التصحر.

٧ – زيادة عدد سكان المستعمرات الإسرائيلية وبشكل مستمر، وخاصة خلال فترة مباحثات الحل النهائى. فعلى الرغم من أن متوسط الزيادة السكانية فى إسرائيل (يهود ومسلمون ومسيحيون) يصل إلى ٢,٥%، نجد أن معدل زيادة تعداد السكان اليهود فى إسرائيل لا يزيد على ٢% فى السنة. أما فى المستعمرات الإسرائيلية فنجد أن معدل الزيادة يتعدى ٨,٥% سنوياً. وهذا يتعدى إلى أربعة أضعاف معدل النمو الطبيعية للسكان اليهود فى المجتمع الإسرائيلى. وهذا يفند المقولة الإسرائيلية التى تتحدث عن نمو طبيعى للسكان فى المستعمرات (الجدول التالى والشكل التالى).

جدول (٦)

التغيير فى تعداد سكان مستعمرات الغور

	٨٥	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠
تعداد سكان مستعمرات الغور	٢٥٠٠	٢٦٠٠	٢٨٠٠	٢٩٠٠	٣٠٠٠	٣١٠٠	٣٦٠٠	٢٧٠٠	٢٨٠٠	٢٩٠٠	٣٥٠٠	٤١٤٦
التغير فى تعداد السكان (+/-) بالمقارنة بالسنة السابقة	٨٫٧%	٠%	٣٫٧%	٣٫٦%	٣٫٥%	٣٫٣%	١٦%	٣٫٧%	٣٫٦%	٣٫٦%	١٧%	٢٢%
تعداد المستعمرين لو كان نموهم سويا طبيعيا	٢٨٨٥	٢٤١٠	٢٥٥٩	٢٥٠٠	٢٥٥٨	٢٦١٠	٢٦٦٢	٢٧١٤	٢٧٦٤	٢٨٢٠	٢٨٨١	٢٩٣٩

المصدر : معهد الأبحاث التطبيقية (أريج).

يصل تعداد سكان مستعمرات الأغوار حالياً ٦٥٠٠ مستعمر يقطنون ١٨ مستعمرة منتشرة فى الأغوار من شماله إلى جنوبه. وهناك زيادة فى تعداد سكان تلك المستعمرات على مر السنوات ما عدا فترة وجيزة نقص فيها تعداد السكان، وفى المتوسط فإن زيادة تعداد السكان فى مستعمرات الأغوار يزيد بمعدل ٤,٥% فى السنة، ولكن إذا نظرنا إلى آخر سنوات (١٩٩٩-٢٠٠٠)، نجد أن معدل الزيادة يتعدى ذلك بكثير ليصل إلى حوالى ٢٢% سنة ٢٠٠٠م.

وفى دراسة قام بها معهد الأبحاث التطبيقية فى نهاية عام ١٩٩٨ لمقارنة الغطاء الأخضر فى منطقة الأغوار، حيث قارن بين المسطحات الخضراء فى منطقة الأغوار بين عامى ١٩٩٠ و١٩٩٦ باستخدام صور للأقمار الصناعية (الشكل التالى)، وكانت النتائج كما يلى:

١ – هناك زيادة فى الغطاء النباتى الأخضر فى الأغوار الفلسطينية بنسبة وصلت إلى ١٢٧,١%، منها ١١٣,٦% فى الزراعات الفلسطينية (من ٣٠,٢ ألف دونم سنة ١٩٩٠ إلى ٣٤,٣ألف دونم سنة ١٩٩٦)، و١٣٥,٣% فى مناطق المستعمرات اليهودية (من ٢٤,١ ألف دونم سنة ١٩٩٠ إلى ٣٢,٦ ألف دونم سنة ١٩٩٦).

٢ – المساحات المسموح بزراعتها وتم زراعتها من قبل الفلسطينيين ٣٤,٣ ألف دونم تمثل ٤,٩% من المساحة المتاحة للفلسطينيين (٧٠٣ ألف دونم).

٣ – مساحة الأراضى المزروعة من قبل المستوطنين اليهود تصل إلى ٣٢,٦ ألف دونم (٧٣,١% من مساحة المستعمرات فى الأغوار والتى تصل إلى ٤٤,٢ ألف دونم).

٤ – عند مقارنة نسبة الأرض الخضراء (يزرعها الفلسطينيون والمستعمرات الإسرائيلية) وجد أنها كانت ٨,٩% سنة ١٩٩٠ وارتفعت إلى ١١,٣% سنة ١٩٩٦. وللمقارنة فقد أخذ بالاعتبار كذلك مساحة الأراضى الخضراء فى كل من بيسان وغور الأردن الشرقى، ووجد أن نسبة التغيير فى الغطاء الأخضر فى بيسان وصلت من ٤١,٨% سنة ١٩٩٠ إلى ٤٤,٩% سنة ١٩٩٦، وفى الأغوار الأردنية كانت ٢٥% سنة ١٩٩٠ ووصلت ٢٩,١% سنة ١٩٩٦. وبالتالى فإن زيادة المساحات الخضراء فى فلسطين كانت ذات النصيب الأقل.

شكل (٦)

خريطة توضح الاختلاف فى نسبة الأرض الخضراء فى غور الأردن

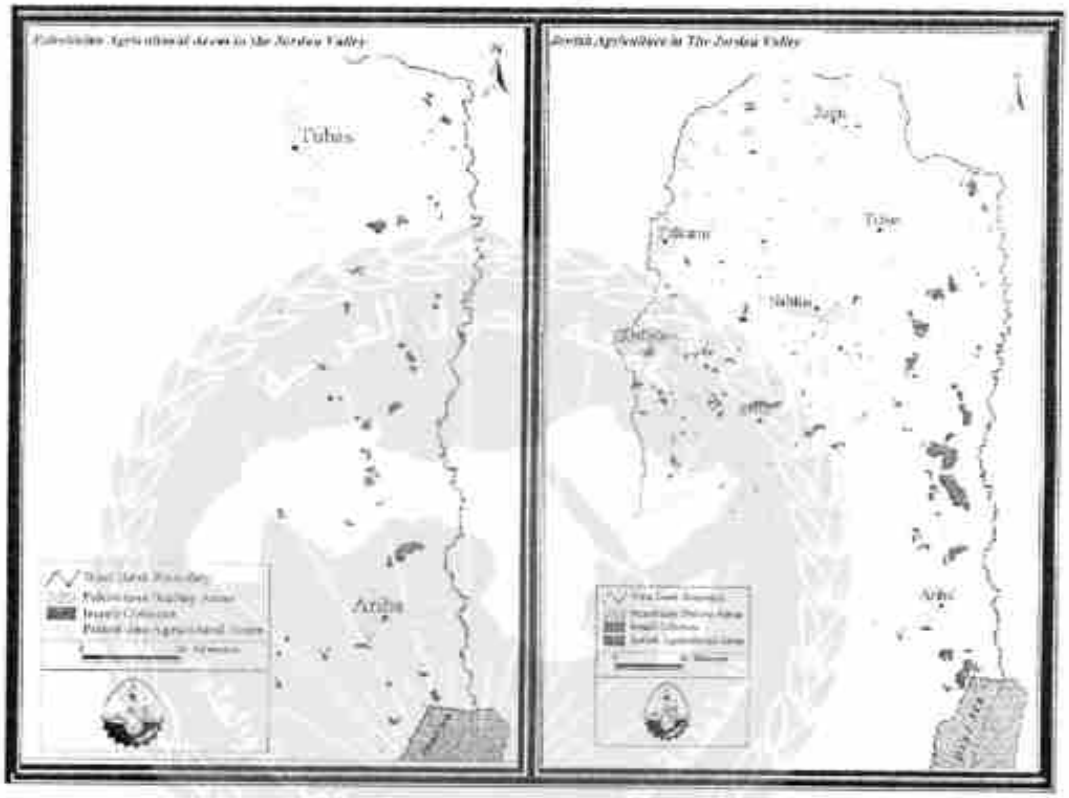

المصدر : معهد الأبحاث التطبيقية (أريج).

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عين شمس - القاهرة

الآثار المترتبة على بناء جدار الفصل العنصرى:

*عزل التجمعات الفلسطينية:

بلغ عدد التجمعات السكانية التى تمت مصادرة أراضيها من أجل بناء الجدار الفاصل، بقرار عسكرى إسرائيلى، ٢٦ تجمعاً، مقابل ١٨ تجمعاً سكانياً، عن طريق وضع اليد على الأراضى فى هذه التجمعات.

هذا ما أظهرته نتائج مسح نفذه الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى فى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، كما أفادت النتائج أن ٣١ تجمعاً سكانياً تمت مصادرة أراضيها بالطريقتين.

وأشارت نتائج المسح إلى أن مجموع الأسر التى هجرت من التجمعات التى مر الجدار من أراضيها بلغ ٤٠٢ أسرة، منها ١١٢ أسرة من محافظة جنين، بينما بلغ عدد الأفراد الذين تم تهجيرهم ٢٣٢٣ فرداً من التجمعات التى مر الجدار من أراضيها، وبلغ عدد الذكور المهجرين ١١٣٨ فرداً.

وبلغ عدد الأسر التى أصبحت غرب الجدار (وحجزت ما بين الجدار الفاصل والخط الأخضر) ٢ ١٢٠ أسرة، منها ١١١٩ أسرة فى محافظة طولكرم، بينما بلغ عدد الأفراد الذين أصبحوا غرب الجدار ٤٢٠٩٧ فرداً.

وبينت النتائج أن مجموع المبانى التى أصبحت داخل الجدار (ما بين الجدار الفاصل والخط الأخضر) ٢٤٣٨ مبنى، منها ٩٨٢ مبنى فى محافظة طولكرم، بينما بلغ عدد المبانى المدمرة بشكل كلى ١٠ مبان، بلغت مساحتها ٨١٠ أمتار مربعة، وقدرت قيمتها بحوالى ١٢٩ ألف دولار أمريكى، مقابل ١٤ مبنى تضررت بشكل جزئى، بلغت مساحتها ٢٦٠ متراً مربعاً، وقدرت قيمتها بحوالى ٥٢ ألف دولار أمريكى.

وذكر مركز المعلومات الإسرائيلى لحقوق الإنسان فى الأراضى المحتلة "بتسيلم"، أن حياة نحو ٨٧٥ ألف فلسطينى ستتأثر بشكل مباشر من الجدار، الذى سيعزل ٢٣٦ ألف فلسطينى داخل جيوب، من بينهم ١١٥ ألف سيصبحون معزولين ما بين الجدار الفاصل شرقاً والخط الأخضر غرباً[٨].

جدول (٧)

عدد التجمعات التى يمر الجدار الفاصل من أرضيها والتى تواجه عوائق أمام حركة الأفراد من التجمع وإليه حسب النوع والمحافظة، آب ٢٠٠٣

المحافظة/ المنطقة	نوع العائق			
	الوقت اللازم للعبور	مواعيد التنقل والعبور	شروط العبور	أخرى
المجموع	٥٩	٣٧	٢٠	٢٦
جنين	١١	٨	٥	٧
طولكرم	١٨	٣	٠	١٥
قلقيلية	١٩	١٦	٨	٣
سلفيت	١	٠	٠	١
القدس	٧	٧	٦	١
بيت لحم	٣	٣	١	٠

المصدر : الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، مسح أثر الجدار الفاصل على التجمعات الفلسطينية التى يمر بها الجدار من أراضيها، آب ٢٠٠٣.

وتتجلى الآثار السلبية المترتبة على إقامة الجدار فى تهجير السكان فى مدينة القدس، حيث سيتسبب الجدار فى تخفيض عدد السكان العرب داخل

المدينة، والحفاظ على ما تسميه التوازن الديموغرافى، وهذا ما أكدت عليه "جيكامونتل" المديرة العامة لمركز المعلومات الإسرائيلى لحقوق الإنسان "بتسيلم".(٩)

وأضافت أنه لهذا السبب عملت إسرائيل على ضم أراضى قرية النعمان شرق بيت لحم، والتى تتاخم حدودها مدينة القدس، بقصد تهجير سكانها بالقوة.

ويضيف فؤاد الحلاق خبير الخرائط ومحللها فى الطاقم التقنى لدائرة شئون المفاوضات – ملف القدس، بأن حكومة شارون عمدت منذ ٣ سنوات إلى إيجاد واقع حول مدينة القدس لا يمكن تغييره من خلال النشاطات الاستيطانية والشوارع الالتفافية، وأخيراً جدار الفصل العنصرى، لتحويل المستوطنات القريبة من القدس العربية إلى أحياء يهودية، وهذه المستوطنات عددها ٣١ مستوطنة (١١ منها داخل الحدود البلدية الحالية و٢٠ خارجها)، ويبلغ عدد المستوطنين فيها حالياً حوالى ربع مليون نسمة.(١٠)

وحسب ما يؤكد بتسليم فإن الجدار سيفصل حوالى ٢٠٠ ألف فلسطينى من القاطنين فى شرق القدس، عن باقى قرى وبلدات الضفة(١١). والجدول التالى يوضح القرى والبلدات التى سيتم عزلها شرق الجدار وغربه.

جدول (٨)

المجتمع الفلسطينى المتأثر من الجدار

المكان	عدد القرى والبلدات	عدد السكان	النسبة من مجموع عدد سكان الضفة الغربية
جنوب غربى الجدار الأساسى	٥٣	١١٥,٥٠٠	%٥
جنوب شرق الجدار الأساسى**	٢٨	١٤٧,٧٠٠	%٦,٤
شرقى القدس	*٢٣	٢١٠,٠٠٠	%٩,١
القرى والبلدات المحاذية للجانب الشرقى للجدار	١٠٢	***٤٠٢,٤٠٠	%١٧,٥
المجموع	٢٠٦	٨٧٥,٦٠٠	%٣٨

*أحياء فلسطينية على حدود البلدية لمدينة القدس.

** القرى والبلدات المحاطة بالجدار الفاصل الأساسى (قلقيلية مثلاً)، وتلك المحاطة بجدار ثان (طولكرم مثلاً).

*** مجموع عدد السكان فى القرى والبلدات التى بقى جزء من أراضيها غربى الجدار.

الآثار الاجتماعية:

تتركز الآثار الاجتماعية المترتبة على بناء جدار الفصل العنصرى، فى مجال الخدمات بشكل عام، حيث سيتسبب الجدار فى عزل التجمعات الفلسطينية المتضررة وما ينجم عن ذلك من تقييد للحركة والتنقل وعدم تواصل الأسر الفلسطينية مع بعضها البعض، وخاصة بين الكتل الرئيسية الثلاث (الضفة الغربية، وقطاع غزة، وعرب ٤٨)، فبعد حرب العام ١٩٦٧ بفترة قصيرة بدأت المجموعات الفلسطينية الثلاث، فلسطينيو إسرائيل

وفلسطينيو الضفة الغربية، وفلسطينيو قطاع غزة، بإعادة التواصل فيما بينهم، وتوسعت حرية التنقل وأخذت العلاقة أبعاداً اجتماعية واقتصادية وثقافية، حتى وصلت هذه العلاقة إلى علاقات المصاهرة والترابطات السياسية والتجارية، وكذلك الأمر بين محافظات الضفة الغربية، وكذلك قطاع غزة[١٢]، فقد جاء الجدار ليحد من هذه العلاقة ويقطع أواصر العلاقة بين الفلسطينيين، ووضعت إسرائيل الحواجز لتأمين الإغلاق وإحكام السيطرة على منافذ الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، وإسرائيل بما فيها مدينة القدس المحتلة من جهة أخرى[١٣]، فبين أيلول ١٩٩٣ وشباط ١٩٩٦ رصد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مقرّه في مدينة غزة، خمساً وعشرين إغلاقاً عاماً وشاملاً لقطاع غزة.[١٤]

فقد نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسحاً للأسر الفلسطينية في التجمعات التي يمر الجدار الفاصل من أراضيها، وبلغ حجم العينة للأسر التي اكتملت مقابلتها ٨٩٠ أسرة، منها ١٩٥ أسرة يقيمون غرب الجدار، و٦٩٥ أسرة يقيمون شرق الجدار، حيث تم جمع البيانات خلال شهر تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٣، إذ يأتي هذا المسح كخطوة مكملة للأنشطة والمسوح التي ينفذها الجهاز ضمن نظام المراقبة الاجتماعية والاقتصادية لآثار الإجراءات الإسرائيلية على المجتمع الفلسطيني.

وأشارت نتائج المسح فيما يتعلق بالعوائق أمام حركة أفراد / بعض أفراد الأسر المقيمين غرب الجدار، وتنقلاتهم – إلى أن ٩٣,١% من الأسر الفلسطينية شكّل لأفرادها الوقت اللازم للتنقل وعبور الحواجز عائقاً في الحركة، كما أشارت البيانات إلى أن ٨٩,٦% من أفراد / بعض أفراد الأسر شكّلت لهم مواعيد التنقل والعبور عائقاً في الحركة والتنقل.

أما بالنسبة لشروط العبور (تصاريح خاصة، هوية تجمعات محددة، ورسوم نقدية)، فقد بلغت نسبة الأفراد/ بعض أفراد الأسر الذين شكلت لهم عائقاً أمام حركتهم ٧٤,١%. أما بالنسبة لانفصال الأسرة / أحد أفرادها عن الأقارب، فقد بلغت نسبة الأسر التى تعرضت لذلك وتقيم غرب الجـــــدار ٥٠,٩%، مقابل ٣٧,٣% للأسر التى تقيم شرق الجدار. كما بينت نتائج المسح أنه بعد بناء الجدار فإن هناك ما نسبته ٨٠,١% من الأسر الواقعة غرب الجدار تقطع مسافة تزيد عن ٤ كم حتى تستطيع الوصول إلى أقرب مستشفى عام أو خاص، فى حين بلغت هذه النسبة ٤٨,٣% من الأسر الواقعة شرق الجدار.

وتشير النتائج إلى أن ٧٣,٧% من الأسر الفلسطينية الواقعة غرب الجدار الفاصل شكل لها الانفصال عن الخدمات الطبية (المستشفيات والمراكز الطبية) فى مراكز المدن – عائقاً فى الحصول على الخدمات الصحية، فى حين كانت النسبة ٣٨,٦% للأسر الواقعة شرق الجدار الفاصل.

وأفادت نتائج المسح أن نسبة الأسر الفلسطينية التى لديها أفراد ملتحقون بالتعليم وواجهوا صعوبات فى الوصول إلى المدرسة / الجامعة ١٥,٢%، منهم ٢٩,٤% من الأسر التى تقيم غرب الجدار، و١٣,٩% من الأسر التى تقيم شرق الجدار.

أما بالنسبة للأسر التى تأثرت الحالة العملية لأحد أفرادها، فقد بينت النتائج أن نسبة الأسر التى قام أحد أفرادها بتغيير عمله بشكل جذرى (تم تغييرطبيعة العمل ومكانه) بسبب بناء الجدار ٢٣,٦% للأسر التى تقيم غرب الجدار، مقابل ٢١,٧% للأسر التى تقيم شرق الجدار الفاصل.

كما أشارت النتائج إلى أن نسبة الأسر الواقعة غرب الجدار الفاصل وأصبح دخلها بعد بناء الجدار لا يكفى وتضطر لاستخدام مصادر أخرى ٣٧,٨%، فى حين بلغت هذه النسبة للأسر الواقعة شرق الجدار ٥٤,٢%.

كما أشارت النتائج أيضاً إلى أن نسبة الأسر الواقعة غرب الجدار الفاصل وغيرت/ تنوى تغيير مكان الإقامة بلغت ٥,٠%، مقابل ٤,٩% أسرة غيرت/ تنوى تغيير مكان الإقامة من الأسر الواقعة شرق الجدار الفاصل.

وبينت نتائج المسح أن ما نسبته ١٩,٣% من الأسر التى تقيم غرب الجدار تعرضت مساكنهم للضرر كلياً أو جزئياً، فى حين بلغت هذه النسبة للأسر المقيمة شرق الجدار الفاصل ٣٠,١%.

كما أشارت نتائج المسح إلى أن ما نسبته ٨,٧% من الأسر الفلسطينية المقيمة غرب الجدار تعرضت محتويات مساكنهم للضرر كلياً أو جزئياً، فى حين بلغت النسبة ٢٣,١% للأسر التى تقيم شرق الجدار. وبلغت نسبة الأسر المقيمة غرب الجدار التى تعرضت محلاتها التجارية للضرر كلياً أو جزئياً ٨,٦%، مقابل ٢,٤% من الأسر المقيمة شرق الجدار الفاصل.

وأشارت نتائج المسح إلى أن نسبة الأسر التى تم مصادرة / الاستيلاء على أراضى الأسرة كلياً ٧,٤% من الأسر التى تقيم غرب الجدار، ١٢,٣% من الأسر، تم مصادرة / الاستيلاء على أراضيها كلياً وتقيم شرق الجدار الفاصل.

وتأثرت العلاقات الاجتماعية / الأنشطة للأسر التى تقيم غرب الجدار أكثر من الأسر التى تقيم شرقه، حيث بينت النتائج أن نسبة الأسر الفلسطينية التى أثر الجدار الفاصل على قدرتها على زيارة الأهل والأقارب ٩٠,٦%، مقابل ٦٣,٥% من الأسر التى تقيم شرق الجدار. وبلغت النسبة للأسر التى أثر الجدار الفاصل على قدرتها على ممارسة النشاطات الثقافية والاجتماعية

٨٣,٣% للأسر التى تقيم غرب الجدار، مقابل ٤٨,٤% للأسر التى تقيم شرق الجدار الفاصل.

وبينت نتائج المسح أن نسبة الأسر الفلسطينية التى أصبح لديها مانع من زواج أحد الأفراد من شريك الحياة المقيم فى الجهة الأخرى من الجدار بلغت ٥٠,٤%.

كما بينت نتائج المسح أن نسبة الأسر الفلسطينية التى تأثرت حركة النساء/الطالبات من التجمع وإليه بلغت ٨٦,٥% للأسر التى تقيم غرب الجدار الفاصل، حيث قلل الجدار من حركة النساء/الطالبات، فى حين بلغت هذه النسبة للأسر التى تقيم شرق الجدار الفاصل من حيث حركة النساء / الطالبات من التجمع وإليه ٧٧,٤%.

وبالنسبة لفصل التجمعات التى يمر الجدار الفاصل من أراضيها عن الخدمات الأساسية التى يستفيد منها الأهالى بشكل يومى، فتشير نتائج مسح الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، حول الجدار الفاصل، إلى أن ٣٠ تجمعاً تم فصلها عن المراكز الصحية، و٢٢ تجمعاً تم فصلها عن المدارس، و١١ تجمعاً تم فصلها عن بدالة الهاتف، و٨ تجمعات تم فصلها عن المفتاح الرئيسى لشبكة المياه، و٣ تجمعات تم فصلها عن المحول الرئيسى لشبكة الكهرباء(١٥).

والحقيقة الظاهرة للعيان من جراء إنشاء الجدار، أن القرى الواقعة بين الجدار والخط الأخضر، هى أكثر التجمعات تضرراً بعد أن كانت – بحكم موقعها – الأكثر ازدهاراً من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

جدول (٩)

عدد التجمعات التى يمر الجدار من أراضيها والتى فصلت عن الخدمات الأساسية حسب المحافظة، ٢٠٠٣

المحافظة	الخدمات الأساسية				
	العيادات الصحية	المدارس	المفتاح الرئيسى لشبكة المياه	المحول الرئيسى لشبكة الكهرباء	بدالة الهاتف
المجموع	٣٠	٢٢	٨	٣	١١
جنين	٨	٧	٢	٠	١
طولكرم	٦	٤	٣	٢	٣
قلقيلية	١٠	٧	٢	٠	٦
سلفيت	٠	٠	٠	٠	٠
القدس	٦	٤	١	١	١
بيت لحم	٠	٠	٠	٠	٠

المصدر : الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، مسح أثر الجدار الفاصل على التجمعات الفلسطينية التى يمر بها الجدار من أراضيها، آب/ ٢٠٠٣.

الأضرار الخدماتية (التعليم والصحة):

الجدار والتعليم:

تشير التوقعات إلى أن اكتمال بناء الجدار سيؤدى إلى تضرّر ٧٥٠٠ طالب من محافظات طولكرم وقلقيلية وجنين، فعلى سبيل المثال هناك ١٥٠ مدرساً و ٦٥٠ طالباً فى طولكرم وحدها يجدون حالياً صعوبة فى الوصول إلى مدارسهم، ومن المتوقع أن تتضاعف النسبة مع اكتمال الجدار.

كما تشير التوقعات إلى أن اكتمال بناء الجدار سيؤدى إلى إلحاق الضرر بـــ ١٧٠ ألف طالب فى ٣٢٠ مدرسة سيكونون خارج الجدار، فيما سيرتاد أكثر من نصفهم مدارس داخل الجدار، خاصة فى المرحلة الأساسية العليا(١٦)، فعلى سبيل المثال هناك ١٥٠ مدرساً و٦٥٠ طالباً فى طولكرم وحدها يجدون حالياً صعوبة فى الوصول إلى مدارسهم، ومن المتوقع أن تتضاعف النسبة مع اكتمال الجدار، ناهيك عن تدمير المدارس، وتعرض مرافقها للأضرار، ومن ثم ستزداد تكلفة الدراسة لانتقال الطلاب من أماكن سكنهم، نحو مدارسهم التى ستقع بعد اكتمال بناء الجدار خارج قراهم، وهذه التكاليف المادية الناجمة عن الحاجة لاستخدام وسائل النقل ستزيد الأمر سوءاً، خاصة فى ظل تردى الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية بشكل عام.

والجدول التالى يوضح عدد التجمعات التى يمر الجدار الفاصل من أراضيها، والتى فصلت عن الخدمات الأساسية.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد المؤسسات العربية

جدول (١٠)

عدد التجمعات التى يمر الجدار من أراضيها والتى فصلت عن الخدمات الأساسية

المحافظة	الخدمات الأساسية Services				
	العيادات الصحية Health Centers	المدارس Schools	المفتاح الرئيسى لشبكة المياه Water Net Key	المحول الرئيسى لشبكة الكهرباء Electricity Transformer	بدالة الهاتف Telephone Station
المجموع	٣٠	٢٢	٨	٣	١١
جنين	٨	٧	٢	٠	١
طولكرم	٦	٤	٣	٢	٣
قلقيلية	١٠	٧	٢	٠	٦
سلفيت	٠	٠	٠	٠	٠
القدس	٦	٤	١	١	١
بيت لحم	٠	٠	٠	٠	٠

إن مصادرة أراض من جامعة القدس لصالح الجدار الفاصل، كانت مثالاً صارخاً على الاستهتار الإسرائيلى، بمؤسسات المجتمع الفلسطينى التعليمية، ونقول بأن هذا القرار جُوبه باستنكار حتى من قبل الإسرائيليين، حيث أصدر طلبة الجامعة العبرية بياناً استنكروا فيه قرار حكومتهم، كما تضامن أكثر من ٣٠ أستاذاً ومدرساً ومحاضراً من الجامعة العبرية مع المعتصمين الفلسطينيين فى جامعة القدس.(١٧)

ولعلّ محافظة قلقيلية التى يخترقها الجدار فى ثلاثة جيوب سكنية تعدّ مثالاً واضحاً على صعوبة التنقل من مكان لآخر، ففى ظلّ الأوضاع الراهنة تقدّم مدرستا رأس الطيرة وضبعة الخدمة التعليمية حتى الصف السابع، ثم ينتقل بعدها الطلاب إلى مدرسة رأس عطية لاستكمال المرحلة التالية، ومن يرغب فى متابعة التعليم عليه الانتقال إلى مدرسة أخرى، وهذا الوضع سيزداد صعوبة بعد الانتهاء من الجدار، حيثُ سيتم عزل الكثير من القرى بعضها عن البعض. والجدول التالى يوضح أداء وزارة التربية والتعليم فى المحافظات المتضررة.

جدول (١١)

أداء وزارة التربية والتعليم فى المحافظات المتضررة

المحافظة	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المعلمين	أيام منع التجول	الطلاب المنقطعون	المدرسون المنقطعون
سلفيت	٥٣	١٧١٢٠	٨٩٦	٩	٦١١٩	٢٩٥
قلقيلية	٦٩	٢٦٣٠٨	١٢٥٤	٣٢	١٥٢١٢	٦١٢
طولكرم	١١١	٤٢٦٨٦	١٩٦٤	٣٨	٢١٥٦٥	٩٢٥
جنين	١٠٨	٤٠٢٧٦	١٨٨٠	٣٩	٢٣٢٨٧	٩٨٣

الجدار والصحة:

أفادت دراسة أصدرها معهد الإعلام والسياسات الصحية الفلسطينية، أن الجدار الفاصل سيتسبب فى تدمير الجهاز الصحى الفلسطينى بشكل كامل فى حال الانتهاء من بنائه؛ نظراً لتركز الخدمات الطبية فى المدن والتجمعات السكنية الكبيرة.

وأضافت الدراسة التى عرضت فى مؤتمر صحفى فى مدينة رام الله، أن ٢٠% من الأطفال الفلسطينيين يتوفون بسبب الجدار الفاصل والحواجز المنتشرة فى أنحاء الضفة الغربية، وأن ٩٢% من المرضى القاطنين غرب الجدار واجهوا صعوبات فى الوصول إلى الخدمات الصحية، حتى إن بعضهم توفوا على هذه البوابات بعد منعهم من الوصول إلى المستشفيات كما حدث عند بوابة دير بلوط، حيث توفيت طفلتان بعد أن وضعتهما والدتهما على الحاجز.

الجدار والاستيلاء على الأرض والمياه :

يؤثر العمل فى المرحلة الأولى من جدار العزل أيضاً بشكل كبير على مصادر المياه الجوفية الفلسطينية فى المنطقة الشمالية من الضفة الغربية، التى تعتبر أغنى حوض للمياه الجوفية فى الضفة الغربية، وتحتوى على العديد من الآبار الارتوازية الفلسطينية التى تستخدم للشرب والزراعة لأغراض أخرى، فالجدار ضم خلفه ٣٠ بئراً ارتوازياً فلسطينياً، ويبلغ معدل الضخ السنوى من هذه الآبار ما يزيد على ٣,٥ مليون متر مكعب، الأمر الذى يعنى أن الفلسطينيين سيفقدون حوالى ١٦,٥% من حصتهم من المياه الجوفية من الحوض المائى الغربى فى الضفة الغربية.

وقيام إسرائيل بضم هذه الآبار سيحرم الفلسطينيين من حقوقهم المائية من جهة، وبالتالى خلق مشاكل صعبة جداً للقطاع الزراعى الفلسطينى الذى يعتمد فى الغالب على هذه الآبار للرى، وإذا اتُخذ النمو الطبيعى للسكان الفلسطينيين بالحسبان فإن أزمة مياه حقيقية ستواجه الفلسطينيين فى ظل هذه الظروف، واحتياجاتهم المائية فى المستقبل القريب من جهة ثانية.

قطاع الزراعة:

أدى بناء الجدار الأمنى حتى الآن إلى تدمير ما يقارب من ١٠٠ ألف شجرة زيتون وليمون و٧٥ فداناً من الدفيئات، و٢٣ ميلاً من أنابيب الرى[١٨]، وسيتسبب الجدار أيضاً فى مصادرة الأراضى الزراعية، وتجريفها وتقييد المواطنين، وإلى خسارة ٥٠٠-٦٠٠ وظيفة، وكذلك تدمير صناعة زيت الزيتون بعد أن كانت هذه المنطقة تنتج ٢٢ ألف طن من زيت الزيتون كل موسم، وكذلك سيتأثر إنتاج هذه المنطقة الذى كان يصل ٥٠ طناً من الفاكهة و١٠٠٠ طن من الخضراوات، كما ستمنع حوالى ١٠٠٠٠ رأس من الماشية من الوصول إلى المراعى التى تقع غرب الجدار العازل.

وتبلغ نسبة الأراضى المروية التى أقيم الجدار حتى الآن على أراضيها فى مرحلته الأولى، حوالى ٥% من مساحة الضفة الغربية، لكن مساهمة هذه النسبة المتواضعة فى الإنتاج الزراعى للضفة الغربية تساوى ٥٢% فى وقت تعد مناطق شمال الضفة من أهم المناطق المروية والحيوية فى فلسطين.

ويؤكد مركز بتسيلم أن الجدار سيفصل المزارعين فى ٧١ قرية وبلدة فلسطينية عن أراضيهم الزراعية [١٩]، كما يدمر ٨٣ ألف شجرة، و٣٧ كم من شبكات الرى، و١٥ كم من الطرق الزراعية، ويعزل ٢٣٨,٣٥٠ دونماً[٢٠].

جدول (١٢)

مساحة الأراضى الزراعية المجرفة (دونم) فى التجمعات السكانية التى يمر فيها الجدار الفاصل حسب المحافظة ونوع الاستخدام، آب/٢٠٠٣

المحافظة/ المنطقة	زيتون	حمضيات	لوزيات	محاصيل حقلية	بيوت بلاستيكية	مراع	أخرى	المجموع
المجموع	٩٧٤٣	٢٠٠٣	٧٥٦	٦١٧	٦١٧	٦٩	٦٩	١٣٨٧٤
جنين	١٩٨١	٠	١٣٨	١٩٨	١٩٨	٠	٠	٢٥١٥
طولكرم	٣١٤١	٢١٣	١٥٣	٤٣	٤٣	١٧	١٧	٣٦٢٧
قلقيلية	٣٢١٣	١٧٨٩	٣٤٠	٢٠٢	٢٠٢	٤٠	٤٠	٥٨٢٦
سلفيت	٦٥٠	٠	٥٠	١٢٩	١٢٩	١	١	٩٦٠
القدس	٥٧٨	١	٧٥	٤٥	٤٥	١١	١١	٧٦٦
بيت لحم	١٨٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٨٠

المصدر : الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، مسح أثر الجدار الفاصل على التجمعات الفلسطينية التى يمر الجدار من أراضيها، آب/٢٠٠٣.

إن من أبرز الآثار المترتبة على بناء الجدار العازل أنه يحول أصحاب الأراضى إلى غرباء، فقد بلغت مساحة الأراضى المصادرة من أملاك السلطة الوطنية حوالى ٤٠٤٦٠ دونماً[٢١]، تركز معظمها فى محافظة جنين، بينما بلغت مساحة الأراضى المصادرة من الأملاك الخاصة، حوالى ١٢٤٣٢٣ دونماً، تركز معظمها فى محافظة القدس[٢٢]، ومعظم الأراضى المصادرة مزروعة بالزيتون، وقدرت مساحتها بحوالى ٦٢٦٢٣ دونماً، تليها المحاصيل الحقلية ١٨٥٢٢ دونماً، ثم المراعى ٩٨٠٠ دونم، ثم الحمضيات ٨٠٠٨ دونمات[٢٣].

كما بلغت مساحة الأراضى المجرفة من أملاك السلطة الوطنية الفلسطينية حوالى ١٢٩٦ دونماً، تركز معظمها فى محافظة جنين، بينما بلغت مساحة الأراضى المجرفة من الأملاك الخاصة حوالى ٢١٠٠٢ دونماً[٢٤]، تركز معظمها فى محافظة القدس، حيث كان معظم الأراضى المجرفة مزروعة بالزيتون والمحاصيل الحقلية مثل الحمضيات.

جدول (١٣)

مساحة الأراضى المصادرة من التجمعات السكانية

التى يمر فيها الجدار حسب المحافظة وملكيتها/٢٠٠٣

المحافظة/ المنطقة	المساحة (دونم)		
	حكومية	خاصة	المجموع
جنين	٣٧١٤٣	٢٠٢٦١	٥٧٤٠٤
طولكرم	٢٤٦٥	٣٧٣٩٥	٣٩٨٦٠
قلقيلية	٨٠٠	٤٩٠٧٧	٤٩٨٧٧
سلفيت	٤٠	٦٠٠٠	٦٠٤٠
القدس	١٢	٧٩٣٤	٧٩٤٦
بيت لحم	٠	٣٦٥٦	٣٦٥٦
المجموع	٤٠٤٦٠	١٢٤٣٢٣	١٦٤٧٨٣

المصدر: الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، مسح أثر الجدار على التجمعات الفلسطينية التى يمر الجدار من أراضيها، آب/٢٠٠٣.

جدول (١٤)

مساحة الأراضى الزراعية (دونم) فى التجمعات السكانية التى يمر فيها الجدار الفاصل حسب المحافظة ونوع الاستخدام، آب/٢٠٠٣

المحافظة/ المنطقة	زيتون	حمضيات	لوزيات	محاصيل حقلية	بيوت بلاستيكية	مراع	أخرى	المجموع
المجموع	٦٢٦٢٣	٨٠٠٨	٣٥٥٨	١٨٥٢٢	١٩١٤	٩٨٠٠	١٥٥٥	١٠٥٩٨٠
جنين	١٣٩٣٤	٠	١٢٣	٩٠٧٣	٣١	٦٧٤١	٢٦	٢٩٩٢٨
طولكرم	٢٤٧٠١	٢٩٩٩	١٦١٥	٤٧٤٦	٥٣٦	٤٣٠	٢٠	٣٥٠٤٧
قلقيلية	١٨٧٨٨	٤٥٠٧	١١٢٦	٢٩٨٢	١٢٧١	٢٠٩٧	١٤٦٢	٣٢٢٣٣
سلفيت	٤٣٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٣٦٩	٧٠	٣٠٠	١	٦٠٤٠
القدس	٦٣٠	٢	١٨٤	١٣٥٢	٦	٢١٢	٣٦	٢٤٢٢
بيت لحم	٢٧٠	٠	١٠	٠	٠	٢٠	١٠	٣١٠

المصدر : الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، مسح أثر الجدار الفاصل على التجمعات الفلسطينية التى يمر الجدار من أراضيها، آب/٢٠٠٣.

جدول (١٥)

مساحة الأراضى المجرفة فى التجمعات السكانية التى يمر فيها الجدار الفاصل

المحافظة/ المنطقة	المساحة (دونم)		
	حكومية	خاصة	المجموع
المجموع	١٢٩٦	٢١٠٠٢	٢٢٢٩٨
جنين	٨٨٥	٢٩٤٠	٣٨٢٥
طولكرم	٢٥٠	٤٤١٠	٤٦٦٠
قلقيلية	١٥٠	١٠٥١١	١٠٦٦١
سلفيت	٠	٨٨٠	٨٨٠
القدس	١١	٢٠٦١	٢٠٧٢
بيت لحم	٠	٢٠٠	٢٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، مسح أثر الجدار على التجمعات الفلسطينية التى يمر الجدار من أراضيها، آب/٢٠٠٣.

الجدار وخسائر المحاصيل الزراعية:

يتسبّب الجدار فى مصادرة الأراضى الزراعية وتجريفها وتقييد المواطنين، وسيؤدى ذلك إلى خسارة ٦,٥٠٠ وظيفة، وكذلك تدمير صناعة زيت الزيتون بعد أن كانت هذه المنطقة تنتج ٢٢,٠٠٠ ألف طن من زيت الزيتون كل موسم، وكذلك سيتأثر إنتاج هذه المنطقة الذى كان يصل ٥٠ طناً من الفاكهة و١٠٠٠ طن من الخضراوات، كما ستمنع حوالى ١٠,٠٠٠ رأس من الماشية من الوصول إلى المراعى التى تقع غرب الجدار العازل.

وتبلغ نسبة الأراضى المروية التى أقيم الجدار حتى الآن على أراضيها فى مرحلته الأولى حوالى (٥٥%) من مساحة الضفة الغربية، لكن مساهمة هذه النسبة المتواضعة فى الإنتاج الزراعى للضفة تساوى (٥٢%)، فى وقت تعدّ مناطق شمال الضفة الغربية من أهم المناطق المروية والحيوية فى فلسطين. كما أن إنتاج الزيتون سينخفض بسبب تقطيع آلاف الأشجار المثمرة والمعمّرة بمعدل (٢٢٠٠) طن سنوياً من الزيت فى الأعوام المقبلة، إضافة إلى انخفاض إنتاج ثمار الفواكه بمعدل (٥٠) طنًا سنويًا، والخضراوات بمعدل (١٠٠٠طن) سنويًا، وستفقد حوالى ١٠,٠٠٠ رأس من الماشية مناطق رعيها، وسيتم تدمير المئات من البيوت البلاستيكية ومزارع الطيور وحظائر الحيوانات؛ وهو ما سيؤدّى إلى أضرار بالغة وتراكمية للاقتصاد الفلسطينى.

وهناك ١٢ ألف نسمة من سكان جنين موزّعون على ٣٠٠٠ أسرة، دخلوا فى المنطقة التى تقع أمام الجدار العازل، ومع أكثر من ٢٢٠٠ وحدة سكنية موزّعة على عدد من التجمّعات السكانية. وفى منطقة قلقيلية وحدها تم خسارة ٨٦٠٠ دونم مربع، أى بنسبة (٧٢%) من أراضيها المروية.

تأثير الجدار على قطاع المياه:

تحتوى الضفة الغربية على أجود مخزون مياه جوفية وأوفره، حيث إن أرضها صخرية لا تسمح بتسرب المياه، كما أن بعدها النسبى عن البحر ساعد على ارتفاع درجة نقاء المياه التى لا تتأثر بملوحة مياه البحر، ولهذا السبب ظلت عين إسرائيل على المخزون الجوفى للمياه فى الضفة الغربية، وعلى كيفية استغلاله، وحرمان أصحابه من الاستفادة منه، ولعل بناء الكثير من المستوطنات فى الضفة الغربية جاء لتحقيق هذا الهدف،وببناء الجدار الفاصل تكون إسرائيل قد قطعت شوطاً واسعاً فى مصادرة المخزون الجوفى من المياه للشعب الفلسطينى، وهذا ما أكدت عليه سلطة المياه الفلسطينية، فقد أكدت أن إسرائيل ببنائها الجدار الفاصل ستحرم الشعب الفلسطينى من ١٢ مليون متر مكعب من مياه الحوض الغربى، أهم الأحواض المائية الجوفية فى الضفة الغربية، حيث تقدر طاقته المائية بـــ ٤٠٠ مليون متر مكعب[٢٥]، وأكدت السلطة كذلك أن نصيب الفلسطينيين من هذا الحوض كان يبلغ ٢٢ مليون متر مكعب، وببناء الجدار ستتقلص هذه الكمية إلى ١٠ ملايين متر مكعب فقط[٢٦]، وأضافت أن إسرائيل تستغل الآبار الواقعة بمحاذاة الجدار من الجهة الشرقية لدوافع تصفها بالأمنية، وتم فقد ٤٠ بئراً تقع بين الجدار الفاصل والخط الأخضر كانت تستغل لرى ٣٢ ألف مواطن يقطنون فى هذه المنطقة ومحيطها[٢٧].

وأكدت لجنة برلمانية إسرائيلية قامت بتقييم الأوضاع المائية فى إسرائيل فى تقرير رفعته إلى الكنيست فى آذار/ مارس٢٠٠٣ ضرورة اتخاذ إجراءات عملية لمنع الفلسطينيين من الاستفادة من مياه الأحواض المائية الجوفية. حيث تقوم إسرائيل بانتزاع أكثر من ٨٥% من المياه الفلسطينية من الطبقات الجوفية، أى حوالى ٢٥% من استخدام إسرائيل للمياه[٢٨].

وقالت جمعية القانون : إن العديد من القرى الفلسطينية تعتمد على الآبار، من خلال تجميع المياه للشرب والزراعة. فطبقاً لتقرير الأمم المتحدة حول

الإسكان، هناك أكثر من مائة وخمسين قرية فلسطينية (أى حوالى ٢١٥٠٠٠ مواطن)، و٢٨٢ قرية من قرى الضفة الغربية، لا تتمتع بوصول مباشر لشبكة مياه عامة أو خدمة توزيع، وبالتالى فهى تعتمد على الشاحنات لتزويد المياه، من أجل سد الحاجات الأساسية. ومع هذا، وبسبب قيود الحركة المفروضة منذ بداية الانتفاضة، واصلت ناقلات المياه مواجهة صعوبات جمة فى نقل المياه. ونتيجة لذلك فإن القرويين المحرومين من نظام المياه يعانون من أزمة مياه حادّة ويواجهون أخطاراً صحية بالغة.

وسيشكّل بناء الجدار تدميراً كاملاً لمصادر المياه الفلسطينية فى الضفة الغربية، حيث تقوم إسرائيل بانتزاع أكثر من ٨٥% من المياه الفلسطينية من الطبقات الجوفية للضفة الغربية، أى حوالى ٢٥% من استخدام إسرائيل للمياه، ومصادرة ٣٠ بئر ماء فى محافظتى قلقيلية وطولكرم، والمعروف عن هذه الآبار أن طاقتها التصريفية عالية، وتمّ حفرها قبل عام ١٩٦٧، وتقع على الحوض الجوفى الغربى. وهذا الأمر سيفقد الفلسطينيين ١٨% من حصتهم فى هذا الحوض، وهى ٢٢ مليون متر مكعب سنويًا من أصل ٣٦٢ مليون متر مكعب حسب اتفاقات أوسلو، إضافة إلى أنه سيدمّر البنية التحتية لقطاع المياه من مضخّات وشبكات الأنابيب الخاصة لمياه الشرب والرى الزراعى، مما سيعمل على فقدان بعض القرى الفلسطينية مصادرها المائية بالكامل. وسيتم ذلك من خلال عدة إجراءات، منها:

- تدمير المضخّات والآبار وتوزيع البنية التحتية من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين.

- عدم توفير البنية التحتية للمياه بما فيها الشبكات والتسهيلات لحلول محليّة.

- منع الفلسطينيين كليًا من حفر تسهيلات نقل للمياه أو بناء تسهيلات لذلك، وبالأخص فى مناطق مستعمرات المستوطنين اليهود.

- نقص الصيانة الصحيحة للبنية التحتية الحالية لمنع تسرُّب المياه وفقدانها.

- تلوّث الطبقات الجوفية الفلسطينية عبر الإغراق المشترك للنفايات القاتلة، والاستخدام الخطر للأسمدة الكيماوية، والضخ المتزايد والمؤدّى إلى التملّح.

- توزيع تمييزى غير كافٍ للمياه للفلسطينيين وعدم توفيرها فى المناطق التى تسيطر فيها مصلحة المياه "الإسرائيلية" (ميكوروت).

ويستخدم الفلسطينيون ٢٤٦ متراً مكعباً من مصادر المياه لتزويد نحو ثلاثة ملايين فى الضفة الغربية وقطاع غزة لسدّ حاجاتهم الزراعية والصناعية والمحلية، بالمقارنة مع استخدام "إسرائيل" لـ ١,٩٥٩ متراً مكعّباً لسكانها البالغ عددهم نحو ستة ملايين نسمة.

إن معدل الاستهلاك لكل فرد فلسطينى يبلغ ٨٢ سم٣، بالمقارنة مع ٣٢٦,٥سم٣ لكل (إسرائيلى)، أى إن استهلاك المياه اليومى لكل فرد إسرائيلى يصل أربعة أضعاف ما يصل لكل فرد من الفلسطينيين، (ويصل سبعة أضعاف أولئك الموجودين فى غزة).

الجدار وتدمير المواقع التاريخية والأثرية:

إن لجاناً تابعة لمديرية الآثار والتنقيب الإسرائيلية رافقت قوات الجيش الإسرائيلى والمهندسين؛ كى تشرف بنفسها على تحديد مسار الجدار، بحيث يراعى الأماكن الأثرية الفلسطينية حتى يتم سرقتها وإخفاؤها، بهدف طمس معالم الهوية الفلسطينية والتاريخ الفلسطينى.[٢٩]

وفى هذا الشأن يمكن ذكر النقاط التالية :

١ – قامت اللجان بسرقة قِطَع أثرية فى منطقة بئر حسن التابعة لقرية الجملة فى محافظة جنين. وقالت شرطة السياحة والآثار: إن دائرة الآثار

الإسرائيلية نفّذت أعمال تنقيب في الموقع الأثرى قبل نقلها تلك القطع إلى داخل فلسطين المحتلة.

٢ – وقد أشار تقرير خاص صدر عن المركز الصحافى الدولى بالهيئة العامة للاستعلامات فى الثلاثين من تشرين الثانى الماضى، إلى أن سلطات الاحتلال سرقت آلاف الدونمات التى تضم العديد من المواقع الأثرية المهمة الضاربة فى عمق التاريخ فى الضفة الغربية؛ بحجة وقوعها فى مناطق بناء الجدار العنصرى.

٣ – ومن بين المواقع الأثرية التى سرقها الاحتلال خربة شمسين، وهى خربة أثرية تقع بين قريتى قفين وباقة الشرقية. وهى قرية كنعانية أقيمت عليها قرية رومانية تمتد على مساحة ٦٠ دونماً، وهى غنية بالمعالم المهمة كالجدار وأنقاض الأبنية، وكذلك أساسات بناء آبار منحوتة للمياه وخزانات، ومقاطع صخرية ومقابر، وكانت هذه الخربة تشهد أحياناً حركة سياحية نشطة لكن الجدار التهمها حيث وقعت غرب الجدار.

٤ – ومن تلك المواقع خربة أم قصير وهى خربة كنعانية رومانية تقع بين قريتى قفين والنزلة الشرقية. وقد تأثرت بإقامة الجدار العنصرى، وتم اقتطاع جزء منها، وتضم أساسات وآبار ومغاور وجدران ومقابر، وتمتد معالمها على مساحة ١٠ دونمات. كما الْتهم الجدار موقعاً أثريًا يسمى "خربة رحّال"، وهى خربة أثرية تقع غرب قرية دير الغصون، فقد مر الجدار فى منتصفها فالتهمها جميعها، وتمتد هذه الخربة على مساحة تصل إلى ٨ دونمات. وكانت تتواجد فى ذلك الموقع بعثة آثارية إسرائيلية خاصة فى أثناء أعمال الحفر لصالح الجدار العنصرى، مما يعنى وجود نية مبيتة لسرقة الآثار الفلسطينية.

٥ – ومن المواقع المهمة التى استولى عليها الاحتلال وضمها للجدار: تل الشويكة، أو تل الرأس، وقد شهد عدداً من الحقب المتعاقبة، مما يعنى أنه خصب وغنى بالآثار، ويعتبر من المواقع المهمة فى فلسطين، حيث يعود نشوء الحضارة فيه إلى العصر البرونزى المتأخر والفترة الحديدية الكنعانية ثم الرومانية والبيزنطية.

وقد كان هذا التل ممراً للقوافل التجارية والعسكرية من شمال فلسطين لجنوبها. ويعتقد أن هذا التل شهد معركة قادش التاريخية التى حارب فيها الجيش الفرعونى ممالك الكنعانيين، ويقع هذا التل بمحاذاة الجدار العنصرى. وقد تأثر بعدد من الحفريات التى نفذتها طواقم الآثار الإسرائيلية المرافقة لبناء الجدار العنصرى.

٦ – بعد اقتحام قوات الاحتلال قرية برقين فى الآونة الأخيرة، راحت فرق تنقيب إسرئيلية- بحماية قوات الاحتلال – بأعمال حفر وتنقيب فى خربة سمرا الأثرية شرق سهل البقيعة، ويعود معظمها إلى العصر الكنعانى، بهدف سرقة الآثار القديمة فى المنطقة.

٧ – كشفت اللجنة الشعبية لمقاومة جدار الضم والاستيطان العنصرى فى شمال غرب القدس النقاب عن شروع سلطات الاحتلال الآثارية فى سرقة آثار تاريخية فى بلدة بدّو تحت حراسة عسكرية مشددة. وقال جهاد الفقيه عضو اللجنة: إن عدداً كبيراً من مستخدمى سلطة الآثار الإسرائيلية، شرعوا بعمليات بحث واسعة النطاق فى قرية "بدّو" فى الأراضى التى تشهد عمليات تجريف لصالح جدار الفصل العنصرى.

وأكد أن المنطقة تزخر بالآثار القديمة التى تعود إلى القرن السابع ق. م، وأن سلطات الاحتلال لا تكتفى بسرقة الأراضى بل تسرق الآثار العربية الفلسطينية وتنقلها داخل فلسطين المحتلة ١٩٤٨.(٣٠)

هذه بعض الأمثلة على سرقة الإسرائيليين للآثار الفلسطينية بسبب – أو بحجة – إقامة الجدار العنصرى. ولا تشمل ما قامت به قوات الاحتلال وفرق الآثار من أعمال نهب لسرقة الآثار فى شمال غزة ومناطق أخرى من الضفة الغربية.

تأثير الجدار على قطاع السياحة:

ألحق جدار الفصل العنصرى أضراراً بالغة بقطاع السياحة والآثار، سواء الأضرار التى لحقت بالمواقع الأثرية، أو بالحركة السياحية لبعض المواقع الأثرية، فالنسبة للأضرار التى لحقت بالمواقع الأثرية، تشير التقارير الحكومية وغير الحكومية إلى أن الجدار سيبتلع الكثير من المناطق والمواقع الأثرية والتاريخية الفلسطينية، وسيقلل ذلك من أهمية المقاصد والمدن السياحية، خاصة مدن : بيت لحم، القدس، الخليل.

ومن المواقع الأثرية التى وقعت فى نطاق الجدار: موقع الذهب الواقع شمال مدينة جنين، الذى يحوى مقتنيات أثرية، تعود للفترة الرومانية والبيزنطية، كما أن عشرات المواقع الأثرية يواجهها المصير ذاته فى منطقة الجدار الملتف حول مدينة القدس، مما يسمح لفرق تابعة لسلطات الاحتلال بإجراء تقنيات عاجلة فى موقع "صوانة صلاح" إلى الشرق من بلدة أبو ديس، لا تتفق مع التقاليد العلمية للعمل الأثرى، ومحيط مسجد بلال بن رباح والمقبرة الإسلامية، ودوائر الأوقاف الإسلامية بمعزل عن باقى أجزاء مدينة بيت لحم، إضافة لفصل مدينتى بيت لحم والقدس، اللتين تشكلان أحد أبرز المقاصد السياحية الرئيسية فى فلسطين(٣١).

وتسبب الجدار كذلك فى إعاقة الحركة السياحية بين المدن الواقعة فى الشمال والجنوب، خاصة مدن الناصرة ورام الله ونابلس وجنين، إضافة إلى عزل منطقة أريحا والبحر الميت، وإلحاق الدمار بعشرات المواقع الأثرية، وأهمها عيون الماء القديمة، والخرب الأثرية فى منطقة حوسان غرب مدينة بيت لحم، ومنها: خربة حمود وخربة قديس، وخربة الكنيسة، وخربة دير نعل.

كما أن الإغلاق الإسرائيلى لمدن القدس وبيت لحم، سيقلل من الحركة السياحية لمدينة بيت لحم، وسيعنى ذلك فقد الآلاف من الأسر الفلسطينية للدخل الاقتصادى، وخاصة أن ٦٥% من العائلات فى مدينة بيت لحم تعتمد على دخل السياحة.

وذكر النائب زياد أبو زياد، أن مرور جدار الفصل العنصرى ببلدة العيزرية فى القدس الشرقية من شأنه تدمير مقبرة الشهداء وهى مقبرة تاريخية تضم رفات مقاتلين مسلمين منذ عهد صلاح الدين الأيوبى[٣٢].

كما أفاد بيان لوزارة السياحة والآثار، صدر فى تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٣، أن أعمال التنقيب التى جرت، أظهرت دلائل أثرية تتكون من بقايا غرف وجدران، وأرضيات فسيفسائية تتشكل من رسومات هندسية، ونباتية، وحيوانية، حمل بعضها رسماً للصليب، كما تم الكشف عن معصرة للزيت وأخرى للعنب، وقنوات منحوتة فى الصحراء وآبار جمع للمياه ومقاطع صخرية، كما تم العثور على مقبرة قريبة تتشكل من أحد عشر لحداً عثر فيها على عظام بشرية وغطايا جنائزية، وتدل الآثار المكتشفة عموماً على بقايا دير بيزنطى يقع على المشارف الشرقية لجبال القدس[٣٣].

وجاء فى البيان أن أعمال التدمير مخالفة لقانون الآثار الذى يشترط فحصاً للأرض قبل المباشرة فى أية أعمال للتجريف والبناء، وهو إجراء

احترازى لم تلتزم به سلطات الاحتلال، ويعتبر هذا من واجبات السلطة المحتلة، كما أنه مخالف لقانون الآثار رقم ٥١ لسنة ١٩٦٦، المعمول به فى الأراضى الفلسطينية، ولاتفاقية لاهاى لسنة ١٩٥٤ لحماية التراث الثقافى فى أثناء النزاع المسلح، وتلزم الاتفاقية إسرائيل كقوة محتلة بحماية التراث الثقافى وتدين أية عمليات تدمير متعمدة للتراث الثقافى باعتبارها جريمة حرب، وتعتبر أعمال التدمير الجارية مخالفة للاتفاقية الدولية لحماية التراث الثقافى والطبيعى لسنة ١٩٧٢[٣٤].

كما أن الجدار سيؤدى إلى ابتلاع الكثير من المناطق والمواقع التاريخية والأثرية الفلسطينية، وسيقلّل من أهمية المقاصد والمدن السياحية، خاصة مدن: بيت لحم والقدس والخليل.

وسيؤثر الجدار كذلك على مستقبل السياحة الريفية والبيئية فى فلسطين، مما يؤدّى لوقوع العديد من مواقع الآثار فى نطاق الجدار مثل "موقع الذهب" الواقع شمال مدينة جنين، الذى يحوى مقتنيات أثرية تعود للفترة الرومانية والبيزنطية. كما أن عشرات المواقع الأثرية يواجهها المصير ذاته فى منطقة الجدار الملتفّ حول مدينة القدس، مما يسمح لفرق تابعة لسلطات الاحتلال بإجراء تقنيات عاجلة فى موقع "صوانة صلاح" إلى الشرق من بلدة أبو ديس لا تتفق مع التقاليد العلمية للعمل الأثرى.

كما أن الجدار محيط بمسجد بلال بن رباح، والمقبرة الإسلامية، ودائرة الأوقاف الإسلامية بمعزل عن باقى أجزاء مدينة بيت لحم، إضافة لفصل مدينتى بيت لحم والقدس، اللتين تشكلان أحد أبرز المقاصد السياحية الرئيسية فى فلسطين، وإعاقة الحركة السياحية بين المدن الواقعة فى الشمال والجنوب،

خاصة مدن الناصرة ورام الله ونابلس وجنين، إضافة إلى عزل منطقة أريحا والبحر الميت.

ويلحق أيضاً الدمار بالعشرات من المواقع الأثرية، وأهمها عيون الماء القديمة، والخرب الأثرية فى منطقة حوسان غرب مدينة بيت لحم ومنها: خربة حمود وخربة قديس، وخربة الكنيسة، وخربة دير نعل.

ويشار إلى أن الإغلاق (الإسرائيلى) لمدن القدس وبيت لحم، سيقلّل من الحركة السياحية لمدينة بيت لحم، وسيعنى ذلك فقد الآلاف من الأسر الفلسطينية للدخل الاقتصادي، وخاصة أن غالبية العائلات فى مدينة بيت لحم تعتمد على دخل السياحة.

الآثار الاقتصادية:

الجدار ومحاصرة المنشآت الصناعية والاقتصادية:

سيؤدّى بناء الجدار العازل إلى عزل مئات المنشآت الاقتصادية التى أصبحت داخل الجدار (ما بين الجدار الفاصل والخط الأخضر)، وقد تصل – حسب ما أشارت دراسة أجريت مؤخراً– إلى ٧٥٠ منشأة، منها ٤٧٣ منشأة فى محافظة طولكرم لوحدها، بينما بلغ عدد المنشآت المدمّرة بشكل كلّى ٢٧ منشأة بلغت مساحتها ١١,٥٠٠ متر مربع، وقدرت قيمتها بحوالى ١٣٠ ألف دولار أمريكى، وقد بلغ عدد العاملين فيها ٨٠ فرداً.

جدول (١٦)

عدد المنشآت الاقتصادية المدمرة فى التجمعات السكانية التى يمر فيها الجدار الفاصل حسب المحافظة وبعض خصائصها، آب / ٢٠٠٣

المحافظة/ المنطقة	عدد المنشآت داخل الجدار	عدد المنشآت المدمرة			عدد العاملين فى المنشآت المدمرة			مساحة المنشآت المدمرة بالمتر المربع		
		كلى	جزئى	المجموع	كلى	جزئى	المجموع	كلى	جزئى	المجموع
المجموع	٧٥٠	٢٧	٠	٢٧	١٠	٠	٨٠	١١٥٠٠	٠	١١٥٠٠
جنين	٢١٧	٥	٠	٥	٢٠	٠	٢٠	١٠٠٠	٠	١٠٠٠
طولكرم	٤٧٣	٢٢	٠	٢٢	٦٠	٠	٦٠	١٠٥٠٠	٠	١٠٥٠٠
قلقيلية	٤١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
سلفيت	٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
القدس	١٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
بيت لحم	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠

المصدر : الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، مسح أثر الجدار الفاصل على التجمعات الفلسطينية التى يمر الجدار بأراضيها، آب/٢٠٠٣.

انخفاض الإنتاجية:

حسب المعلومات المتاحة سوف يكون للإغلاق آثار سلبية على الاقتصاد الفلسطينى من حيث انخفاض الإنتاجية، إذ قامت إسرائيل بمنع المواد الخام اللازمة للصناعة، كما حالت الحواجز الإسرائيلية دون دخول البضائع والأشخاص إلى المناطق الفلسطينية، مما أدى إلى انخفاض فى الإنتاجية بنسبة ٣٠%.

واقع سوق العمل فى التجمعات التى يمر جدار الضم والتوسع بأراضيها:

وفقاً للمسح الذى أجراه الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى للآثار الاقتصادية وواقع سوق العمل فى التجمعات التى يمر جدار الضم والتوسع بأراضيها، بلغ عدد المشاركين فى القوى العاملة فى المناطق الواقع عليها

جدار الضم والتوسع ١١٠,٠٠٠ شخص، بواقع ٢١,٠٠٠ شخص غرب الجدار، ٨٩,٠٠٠ شخص شرق الجدار. أما على مستوى الأراضى الفلسطينية فقد بلغ عدد المشاركين فى القوى العاملة ٨١٥,٠٠٠ شخص، بواقع ٥٥٥,٠٠٠ شخص فى الضفة الغربية، و ٢٦٠,٠٠٠ شخص فى قطاع غزة.

وقد أشارت النتائج إلى أن نسبة المشاركة للمناطق الواقع عليها الجدار بلغت ٤٣,٧%، بواقع ٤٠,٣% للمناطق الواقعة غرب الجدار، و٤٤,٥% للمناطق الواقعة شرق الجدار، فى حين بلغت فى الأراضى الفلسطينية ٤٠,٦%، بواقع ٤٢,٣% فى الضفة الغربية، و٣٧,٥% فى قطاع غزة.

البطالة :

زيادة معدلات البطالة:

كان هناك حوالى ١٢٥ ألف عامل يعملون فى إسرائيل، منهم ٤٠ ألف يعملون بتراخيص والباقى بدون تراخيص، وبسبب سياسة الإغلاق الحالى مُنع هؤلاء العمال من الوصول إلى أماكن عملهم فى إسرائيل، كما مُنعت مواد البناء وخاصة الأسمنت من دخول الأراضى الفلسطينية، مما يساهم فى زيادة معدلات البطالة الحالية والتى تصل فى قطاع غزة إلى ٥٠%، وفى الضفة الغربية إلى أكثر من ٣٥%. وإذا بقى الوضع على ما هو عليه بسبب الحصار الشامل الذى تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلى، فسوف ترتفع معدلات البطالة بشكل كبير، ونظراً لتبعية الاقتصاد الفلسطينى للاقتصاد الإسرائيلى بصورة كبيرة، واعتماد معظم مراحل النشاط الاقتصادى وأوجهه على حركة المبادلات مع إسرائيل، فإن الإغلاقات الشاملة وحالة الحصار الحالى تركت آثاراً سلبية مدمرة على طوائف المجتمع المختلفة، وخاصة الأيدى العاملة فى إسرائيل، وأبرز هذه الأضرار هى:

- فقد قيمة أجور العمال النقدية من جرّاء الحصار.

- فقد المزايا والتعويضات التى تستحق للعامل عن فترة خدمته فى العمل.
- تعرض عدد كبير من العمال للاستغناء عن خدماتهم نتيجة طول فترة غيابهم عن العمل، وإمكانية لجوء إسرائيل إلى الاستعانة بعمال أجانب.
- قيام إسرائيل بتقليص أعداد العمال المسموح لهم بالعمل داخل إسرائيل بعد كل فترة إغلاق.
- تباطؤ إسرائيل فى السماح لجميع العمال بالعودة إلى أعمالهم مباشرة عقب كل إغلاق.
- فقدان السلطة الوطنية لجزء من حصتها أو مواردها المرتبطة بفترات اشتغال العمال ودخولهم التى يستحقونها عن أعمالهم فى إسرائيل، وكذلك تناقص حصيلة إيراداتها العامة.

ولاشك أن قيمة هذه الأضرار تتناسب بشكل طردى مع فترة الإغلاق، بحيث تتضاعف هذه الأضرار فترة بعد أخرى كلما طال أمد الإغلاقات، ويضاف إلى ما تقدم أضرار إضافية أخرى تعرضت لها فئات المجتمع الأخرى التى ترتبط بروابط اقتصادية أو تجارية مع إسرائيل، هذا بجانب الأضرار غير المباشرة الناشئة عن تجميد أنشطة هؤلاء العمال، وتدنى مستويات دخولهم إلى حد كبير، وعجزهم عن الوفاء بكثير من الالتزامات المستحقة عليهم. وللتدليل على ضخامة هذه الأضرار فقد بلغت الخسائر المباشرة والناشئة عن فقدان العمال لأعمالهم على مستوى قطاع غزة والضفة الغربية خلال الشهر الأول من إغلاق مدة ٣٠ يوماً، وفقاً لتقديرات وزارة العمل الفلسطينية كالتالى:

- قطاع العمالة داخل الخط الأخضر: ٩٠,٧٥٠ مليون دولار.
- قطاع العمالة المحلية : ٩٠ مليون دولار.

- خسارة السلطة الفلسطينية من مدخولات الضرائب والتأمين الصحى حوالى ٥ مليون دولار شهرياً.

ولم تقف الأحوال الاقتصادية وتدهورها عند هذا الحد، فقد جاء الجدار ليزيد الطين بلة، إذ زاد ذلك من حدة البطالة ومعدلاتها، فقد بلغ عدد الذين لا يعملون (سواء كانوا يبحثون عن عمل أو لا يبحثون عن عمل) فى المناطق الواقع عليها جدار الضم والتوسع: ٣٤ ألف شخص خلال الربع الأخير من سنة ٢٠٠٣، حيث وصل العدد إلى ٦ آلاف شخص فى المناطق الواقعة غرب الجدار، و٢٨ ألف شخص فى المناطق الواقعة شرقه، وهذا يشكل نسبة ٢٧,٩% من القوى العاملة للمناطق الواقع عليها جدار الضم والتوسع، بواقع ٢٦,١% للمناطق الواقعة غرب الجدار، و٢٨,٣% للمناطق الواقعة شرقه، وفقاً للتعريف الموسع للبطالة.

أما الذين لم يعملوا وبحثوا عن عمل فى المناطق الواقع عليها جدار الضم والتوسع، فقد بلغ عددهم ٢٢ ألف شخص خلال الربع الأخير من سنة ٢٠٠٣، حيث بلغ العدد ألف شخص فى المناطق الواقعة غرب الجدار، و١٤ ألف شخص فى المناطق الواقعة شرقه، وهذا يشكل نسبة ١٩,١% من القوى العاملة للمناطق التى يمر بها جدار الضم والتوسع، بواقع ١٥,١% للمناطق الواقعة غرب الجدار، و٢٠,٠% للمناطق الواقعة شرقه، وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية.

وأشارت النتائج إلى أن أعلى نسبة للبطالة فى المناطق الواقع عليها جدار الضم والتوسع، تركزت فى فئة الشباب (١٥-٢٩) سنة، حيث وصلت النسبة إلى ٢٤,٢% للمناطق الواقع عليها جدار الضم والتوسع؛ بواقع ٢٠,٧% فى المناطق الواقعة غرب الجدار، و٢٥,١% فى المناطق الواقعة شرقه. كما بينت النتائج أن البطالة بلغت أعلى مستوياتها بين الأشخاص الذين حصلوا على

تعليم من ١-٦ سنوات دراسية، حيث وصلت النسبة ٢٥,٨% ، بواقع ٢٣,٧% للمناطق الواقعة غرب الجدار، و٢٦,٢% للمناطق الواقعة شرقه.

العاملون :

شكّلت العمالة المحدودة نسبة عالية فى التجمعات التى تحيط بجدار الضم والتوسع، مقارنة مع المستوى العام فى الأراضى الفلسطينية، حيث بلغت النسبة ١١,٩% للتجمعات التى تحيط بجدار الضم والتوسع، مقابل ٦,٣% فى الأراضى الفلسطينية. والجدول التالى يوضح توزيع الأفراد من ١٥ سنة فأكثر فى الأراضى الفلسطينية حسب العلاقة بقوة العمل والمنطقة.

جدول (١٧)

توزيع الأفراد ١٥ سنة فأكثر فى الأراضى الفلسطينية حسب العلاقة بقوة العمل والمنطقة

المنطقة	داخل القوى العاملة		خارج القوى العاملة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
غرب جدار الضم والتوسع	٢٣,٠٠٠	٤٤,١	٢٨,٠٠٠	٥٥,٩	٥١,٠٠٠	١٠٠
شرق جدار الضم والتوسع	٩٩,٠٠٠	٤٩,٧	١٠١,٠٠٠	٥٠,٣	٢٠٠,٠٠٠	١٠٠
المجموع	١٢٢,٠٠٠	٤٨,٦	١٢٩,٠٠٠	٥١,٤	٢٥١,٠٠٠	١٠٠
الضفة الغربية	٦٠٩,٠٠٠	٤٦,٤	٧٠٤,٠٠٠	٥٣,٦	١,٣١٣,٠٠٠	١٠٠
قطاع غزة	٢٨٢,٠٠٠	٤٠,٧	٤١١,٠٠٠	٥٩,٣	٦٩٣,٠٠٠	١٠٠
الأراضى الفلسطينية	٨٩١,٠٠٠	٤٤,٤	١,١١٥,٠٠٠	٥٥,٦	٢,٠٠٦,٠٠٠	١٠٠

أشارت النتائج إلى أن ٢٩,٥% من العاملين فى المناطق التى يمر منها جدار الضم والتوسع يعملون فى قطاع الخدمات، بواقع ٢٩,٢% غرب الجدار، و٢٩,٥% شرقه، فى حين أن ١٧,٣% من العاملين يعملون فى قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، بواقع ٢٣,٩% فى المناطق الواقعة غرب الجدار و١٥,٧% فى المناطق الواقعة شرقه. أما قطاع الزراعة فقد بينت النتائج أن

٢٠,٧% يعملون فى هذا القطاع من المناطق الواقع عليها الجدار، بواقع ٦,٢% من المناطق الواقعة غرب الجدار، و٢٤,٢% من المناطق الواقعة شرقه، وقد بلغت نسبة العاملين فى قطاع النقل والمواصلات والاتصالات ٤,٦%، بواقع ٤,٩% فى المناطق الواقعة غرب الجدار، و٤,٦% فى المناطق الواقعة شرقه. كما بلغت نسبة العاملين فى البناء والتشييد فى التجمعات التى يمر الجدار من أراضيها ١٥,٣%، حيث بلغت ٢٠,٢% للمناطق الواقعة غرب الجدار، و ١٤,١% للمناطق الواقعة شرقه.

وأظهرت النتائج أن نسبة المستخدمين بأجر فى المناطق الواقعة غرب جدار الضم والتوسع بلغت ٦٤,٨%، أما فى المناطق الواقعة شرقه فقد بلغت نسبتهم ٥١,٥%، فى حين بلغت نسبة العاملين لحسابهم الخاص ٢٢,٥% فى المناطق الواقعة غرب الجدار، و٢٨,٨% فى المناطق الواقعة شرقه، أما أعضاء الأسرة غير مدفوعى الأجر فقد بلغت نسبتهم ٨,٣% فى المناطق الواقعة غرب الجدار، مقابل ١٦,٣% فى المناطق الواقعة شرقه.

كما أظهرت النتائج أن نسبة العاملين فى إسرائيل والمستوطنات من المناطق الواقع عليها جدار الضم والتوسع، بلغت ١١,٨% خلال الربع الأخير من سنة ٢٠٠٣، بواقع ٢١,١% من المناطق الواقعة غرب الجدار، و٩,٥% من المناطق الواقعة شرقه. ومن جهة أخرى بلغت نسبة العاملين فى إسرائيل والمستوطنات من الضفة الغربية ١٢,٣%.

الآثار السياسية للجدار:

*** جدار الفصل يحدد الحدود المؤقتة للكيان الفلسطينى:**

دخل تقسيم المناطق لفلسطين مرحلته الحاسمة منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة فى يونيو/ حزيران عام ١٩٦٧، وإلى الآن يتم حفر

الخطة فوق تلال الضفة الغربية وسهولها، فإنها تؤكد معظم الأهداف الصهيونية، وليس كلها[٣٥]، وهى:

- تحتفظ إسرائيل بالسلطة الاستراتيجية على كل المنطقة ما بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط.

- يتم فصل السكان العرب فى الأردن ومصر عن أشقائهم الفلسطينيين عبر مناطق استيطانية تحت السيطرة الإسرائيلية.

- يتم فصل الفلسطينيين عن بعضهم وعن المواطنين الفلسطينيين فى إسرائيل عبر حدود تعتمد على كتل استيطانية.

- يتم إيجاد تواصل بين المناطق الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة عبر عدد محدود من الجسور والأنفاق، وفى القدس عبر طريق دائرى.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد المكتبات العربية

شكل (٧)

خريطة الضفة الغربية بعد اكتمال الجدار الغربى والشرقى فى الضفة الغربية

الضفة الغربية حسب تصور شارون.

المراجع والمصادر

١ – موسى سمحة وآخرون الصراع الديمغرافى فى فلسطين المحتلة – اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة – ١٩٨٦، ص ٨.

٢ – جيفرى أرونسون، سياسة الأمر الواقع فى الضفة الغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠، ص ٣٨.

٣ – على الجرباوى، العرب فى الأرض المحتلة وتحديات الاحتلال، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد الأول ١٩٨٦، ص ١٨٤–١٩٠.

4- Word Bank, The Impact of Israeli Separation Barrier on Affected West Bank Communities, March 2003.

٥ – المصدر : معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، ٢٠٠٣.

٦ – الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى.

٧ – سلطة المياه الفلسطينية، جدار الفصل العنصرى للسيطرة على الموارد المائية الفلسطينية، فبراير ٢٠٠٣.

٨ – صحيفة الأيام ٢٠٠٣/١١/٧.

٩ – صحيفة القدس ٢٠٠٣/٩/١٧.

١٠ – صحيفة القدس ٢٠٠٣/٩/١٧.

١١– صحيفة الأيام ٢٠٠٣/١١/٧.

١٢ – Naseer Aruri, ed., Occupation: Israel over Plestine. (Belmont: AUGG, 1989).

١٣ – Btselem, Divide and Rule:Prohibition on Passege between the Gaza Strip and the West Bank, 1998, P.5.

١٤– المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان، الإغلاق الإسرائيلى لقطاع غزة، دراسة قانونية وتوثيقية، منشورات المركز ١٩٩٦، ص ٩.

١٥ – الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، مسح أثر الجدار الفاصل على التجمعات الفلسطينية التى يمر الجدار من أراضيها، آب/٢٠٠٣.

١٦ – صحيفة الأيام ٢٠٠٣/١٢/٢٤.

١٧– صحيفة القدس ٢٠٠٣/٢٩/٢٠.

١٨– صحيفة القدس ٢٠٠٣/٩/٣٠.

١٩– صحيفة الأيام ٢٠٠٣/١١/٧.

٢٠ – مركز غزة للحقوق والقانون، الأبعاد القانونية لبناء جدار الفصل العنصرى فى الضفة الغربية، نوفمبر/٢٠٠٣.

٢١– الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، مسح أثر الجدار الفاصل على التجمعات الفلسطينية التى يمر الجدار من أراضيها، آب / ٢٠٠٣.

٢٢– المرجع السابق.

٢٣– المرجع السابق.

٢٤– المرجع السابق.

٢٥ – صحيفة الأيام ٢٠٠٣/٩/٥.

٢٦ – صحيفة الأيام ٢٠٠٣/٩/٥.

٢٧ – المرجع السابق.

٢٨ – مركز غزة للحقوق والقانون، الأبعاد القانونية لبناء جدار الفصل العنصرى الإسرائيلى فى الضفة الغربية، نوفمبر/٢٠٠٣.

٢٩ – http://www.qudsway.com

٣٠ – المصدر السابق.

٣١ – مركز غزة للحقوق والقانون، الأبعاد القانونية لبناء جدار الفصل العنصرى فى الضفة الغربية، نوفمبر/٢٠٠٣.

٣٢ – صحيفة القدس ٢٠٠٣/١٠/٤.

٣٣ – صحيفة الأيام ٢٠٠٣/١٠/٢٦.

٣٤ – المرجع السابق.

٣٥ – Geoffrey Aronson, Foundation for Middle East Peace. www.Fmep.org

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
تحت لواء جامعة الدول العربية